مضامين الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية بين نهج البلاغة والفكر المعاصر

د. هاشم حسين ناصر المحنك

مؤسسة أنباء للدراسات والنشر، العراق

hashimalmuhannak@yahoo.com

المقدمة:

الاقتصاد واحد من العوامل الرئيسية الذي يدخل ضمن تفاصيل أنشطة الحياة، ويبدأ من أنشطة الفرد والجماعة والمجتمع وحتى الوصول إلى المجتمع العالمي، ووجهته الأخرى تبدأ من الدول وتوجهاتها السياسية – الأيديولوجية وما تتبنى من فلسفات وإستراتيجيات وتكتيكاتها، وما تضع في ضوئها الخطط وتطبيقاتها.

وهنا يبرز توجه الاقتصاد القيادي والاقتصاد الريادي والسبل الكفيلة في التنمية الاقتصادية واستدامتها لحماية الحقوق وتعظيم المردودات والمنافع، ومنها ما يتعلق بثقافة الواجبات وثقافة أداء الواجبات بكل وعي وحرص على حماية الاقتصاد والبيئة الاقتصادية، واستثمار الموارد وندرتها والتوظيف الأمثل لها.

ومن جانب آخر تظهر المشكلة الاقتصادية وسبل معالجتها، ومنها ما يتعلق بالسلوك الإنساني والسلوك الاقتصادي واقتصادية السلوك ..

ومنه ما يتعلق بالاقتصاد ومحدداته المؤشرة على مكانة ما يشغله المجتمع – الدولة بين مختلف المجتمعات – الدول، ومدى تأثير المتوقع والطارئ، ليكون الاقتصاد إلى المستوى القيادي أو الريادي ومحدداته الكائن في ذات الرغبة والقدرة ومستوى الحفاظ على المكانة دون الوصول إلى سلوك الهدر والإسراف والضياعات، ودون التراجع بمؤثرات البخل والتقتير ..

وأفشل اقتصاد حينما لا يكون بسمة القيادي أو الريادي، والذي يتطلب أن يبدأ بذلك من بيئته الداخلية، ومؤشر الفشل والتخبط والتدمير الاقتصادي – الاجتماعي يظهر حينما تتجه الحكومة ببناء اقتصاد الدولة بالضرائب والرسوم والتبرعات .. إلخ من دون التحول إلى بدائل تحقق للدولة والمجتمع الخير والتكامل الاستثماري الذي يتوسط بينهما وتنظم مسيرتهما الحكومة ومؤسساتها المتنوعة.

وهذه الدراسة المحدودة بمحاورها، تضع فاعلية الاقتصاد حينما يكون هو القيادي في الدولة بما يمتلكه من قدرات وقوة بذات الاقتصاد، وتضع فاعلية الاقتصاد حينما يكون له عقول قيادية، وقمة ما يصل إليه من الريادة بين الاقتصاد والقيادة.

المبحث الأول

مدخل ومفاهيم اقتصادية قيادية

لمتطلبات انسيابية المعلومة وتكاملها بشكل مناسب مع مجريات الدراسة، سيكون مدار هذا المبحث المحاور الممهدة للدخول لمحاور المباحث اللاحقة، وكالآتي:

أولاً: مدخل ومفاهيم.

ثانياً: التغييرات الطارئة وقدرة القيادة الاقتصادية واقتصادية القيادة.

ثالثاً: مقومات لغة القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي.

رابعاً: القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي واقتصاد الفقاعة .

أولاً: مدخل ومفاهيم

اهتم الإسلام بعوامل عدة لقيام الحياة – الحضارة، ومنها العوامل الاجتماعية والاقتصادية ونظمهما وتنظيمهما، ومجريات الأسس والبناء الحياتية بأعلى مستويات الجودة وأشملها لنفع الموارد باستقامة السلوكيات التي تبدأ من المعلومة، مروراً بالفكر وسلامته، والنفس المطمئنة بأعمالها وسلوك قويمها، حتى بالكلمة الطيبة ووصولها لتكون صدقة ..

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (262) سورة البقرة .

والأسلوب الإنفاقي – الأخلاقي، والمبادرة والطوعية، سمة لقيادة اقتصادية إنسانية جامعة لحماية الحقوق وكرامة الإنسان، خطوتها الأولى وسماحتها وعواطفها وإحساساتها المرهفة والرفيعة بالرحمة وتطبيقاتها النابعة من الذات.

(مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (97) سورة النحل .

وبين العمل الصالح والحياة الطيبة، توجه القيادة الاقتصادية بخطواتها على المستوى الشخصي المؤهل لروح المبادرة والعطاء الإنساني الأخلاقي، وما يقابله من الأجر الأحسن الرافع للروح المعنوية الكريمة المعطاءة ..

وفضلاً عن المدخل المختصر المتمثل بما تقدم ذكره، لابد من أن يكون هناك مفاهيم ذات العلاقة بالدراسة أو البحث، وذلك بحسب محتوى العنوان وتفاصيله، ولذا يمكن وضع جوانب مما يسع ذكره من المفاهيم الضرورية لهذه الدراسة ليكون وضوح في الرؤيا والفهم والتوجه، وتحديدها بالآتي :[1]

- نشاط اقتصادي Economic Activity : المجهود المبذول لإشباع الحاجات أو الحصول على الأموال والخدمات، ويتميز بالسمة المجتمعية والجمعية والفردية ..
- المعرفة الاقتصادية Economic Knowledge : القدرة على استيعاب ما يدور من الحقائق والمعلومات التي تتضمن قضايا اقتصادية، ومنها الوعي والاستزادة والاكتساب بالملاحظة والدراسة والتحليل والخبرة.
- أزمات اقتصادية Economic Crises : الاضطراب الفجائي الطارئ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو مجموعة دول، وبالخصوص تطلق على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

[1] - يراجع : د. هاشم حسين ناصر المحنك / موسوعة المصطلحات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية / مكتبة لبنان ناشرون / بيروت – لبنان / 2007 .

- د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاقتصاد في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف / العراق / ص 9 – 24 .

- توازن اقتصادي Economic Equilibrium : ما يحقق الحالة التي لا يظهر فيها من القوى ما يدفع الظاهرة الاقتصادية إلى التغيير، وصورة منه يكون الاقتصاد الوطني في حالة تساوي بين الطلب الكلي مع العرض الكلي، أو يكون الايراد الحدي للمشروع مساوياً لنفقته الحدية، وهناك التوازن الجزئي والتوازن الكلي أو العام.
- نمو اقتصادي Economic Growth : يستخدم بمعانٍ متنوعة، من أكثرها شيوعاً الزيادة في الدخل الوطني أو القومي الحقيقي في المدى البعيد، أي باستبعاد التغير في قيمة النقود والتقلبات الدورية في الدخل القومي.
- تخطيط اقتصادي Economic Planning : قيام هيئة مركزية بتقرير أهداف معينة للنشاط الاقتصادي، مع تحديد الوسائل للوصول إلى هذه الأهداف، ويتضمن الاستخدام والتوزيع للموارد الاقتصادية بين الفروع والقطاعات والوحدات المختلفة للنشاط الاقتصادي، وهناك التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي، والتخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي، والتخطيط الملزم أو الآمر والتخطيط (الاشتراكي) والتخطيط الموجه (الرأسمالي).
- تخلف اقتصادي Economic Underdevelopment : مما يعني، انخفاض مستوى المعيشة، أي انخفاض مستوى الاستهلاك من السلع والخدمات انخفاضاً كبيراً مقارنة بالدول المتقدمة، ومما تشترك به الدول المتخلفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، ومنها الدخل – الادخار والرفاهية الاجتماعية – الاقتصادية، ومستوى التعليم والصحة والعدل، وارتباط الفقر – الجهل بمحدودية وانخفاض النمو.
- رفاهية اقتصادية Economic Weflare : وهو الجزء المقترن بالرفاهية الاجتماعية وبمعايير النقود بصورة مباشرة وغير مباشرة.
- القيادة Leadership : أسلوب ومهارة تنفيذ الأعمال بوساطة الموارد البشرية وبفاعلية وتعاون استثنائي مشترك لتحقيق الأهداف المرسومة على وفق الخطط، أو قوة التأثير في نشاط الفرد أو المجموعة بغية تحقيق أهداف النشاط أو المشروع.
- الذكاء القيادي Leadership Intelligence : قوة التفكير وسرعة الاستيعاب وفهم الأسباب بالمسببات ونفاذ البصيرة والتأثير الاستثنائي للقدرات العقلية في نشاط الفرد أو المجموعة بغية تحقيق أهداف النشاط أو المشروع.

ويمكن وضع رؤيا معاصرة بأسس إستراتيجية – تكتيكية مختصرة وشاملة لمنظومة الدولة، بتوجه إسلامي من خلال تشريعاتها وقوانينها ولوائحها ونظمها، وما تضمه من بيئة ومستويات ومجالات وحيز وسعة أنشطة تكاملية لما تقوم به في ظل الدولة، بما فيه : الحكومة، والمجتمع، والجماعات، والأفراد، ومنه تشكيلاتها ببناء اتجاة

تكاملي بين ؛ الاقتصاد القيادي، والقيادة الاقتصادية، وكما يتضح الجانب الرئيسي منه من خلال المخطط الآتي [1]:

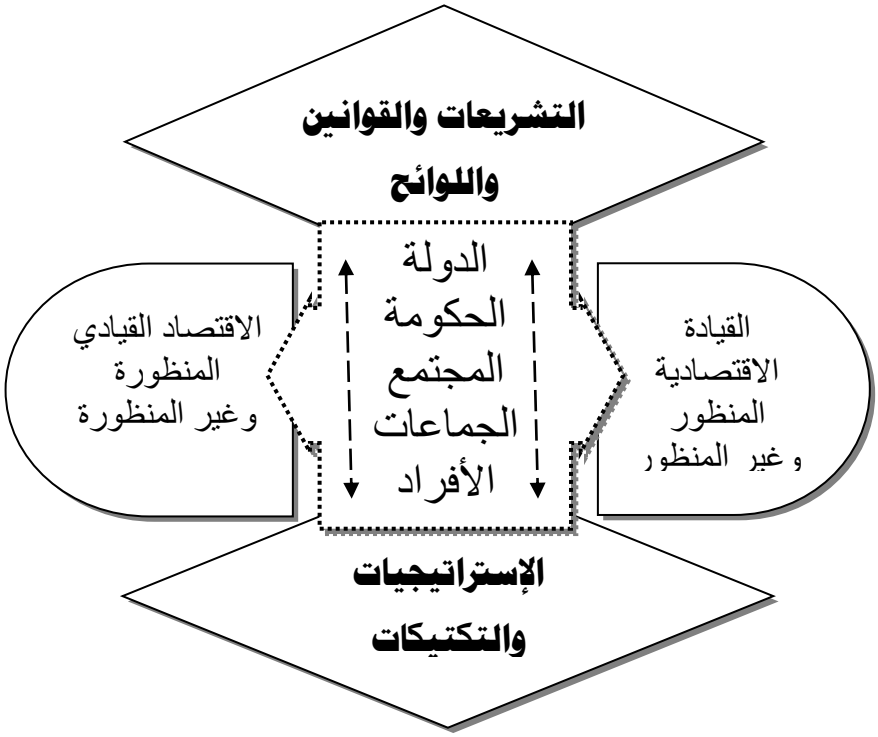

مخطط (1) يبين مختصر لمنظومة الدولة بمنظور إسلامي بتكامل الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية

وهو ما يلتقي مع جانب مهم ورئيسي من مضامين ما يحمله قول أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام):

(أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ ، وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ ...)[2]

والنص المبارك وامتداداته المتواصلة له التي تبين تفاصيل هذه الطبقات ومواقعها ومهاراتها ومواهبها وأدوارها المتنوعة ومنها الاقتصادية، المحققة تماسك النسيج الجامع المانع والأسس والبناء لتكاملية الخارطة وأنشطة الحياة الحضارية، وما يشمل بنسيجها؛ قبل الطبقات، والطبقات، وما بعد الطبقات، وكأنشطة وتكاملية مجالاتها ؛ الحكومية – الدولة، والمجتمع والجماعات والأفراد.

ثانياً : التغييرات الطارئة وقدرة القيادة الاقتصادية واقتصادية القيادة

للطوارئ في الحياة الدنيوية أمر وارد بين لحظة وأخرى، لذا يحتاج إلى إدارة أو قيادة ذات عزم وحزم لها قدراتها وخبراتها ومواهبها في تخطي الأزمات، ومنه ما يتعلق بالاقتصاد والمال وما يجري من تهديدات ومخاطر على مستقبل التنمية والتطوير والاستدامة والترشيق والترشيد ..

وبهذا ؛ (لا يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ يَثِقَ بِخِصْلَتَيْنِ : العَافِيَةِ وَالغِنَى . بَيْنَا تَرَاهُ مُعَافًى إِذْ سَقِمَ ؛ وَبَيْنَا تَرَاهُ غَنِيًّا إِذِ افْتَقَرَ)[1] .

[1] - وهو ما توصل إليه الباحث بشكل موسع في كتابه : نحو إدارة إسلامية جديد ، وكتاب : نحو اقتصاد إسلامي جديد ، وأيضاً في كتب وبحوث منشورة للباحث ..

[2] - الإمام علي بن أبي طالب **(عليه السلام)** / نهج البلاغة / ضبط نصّه صبحي الصالح / ط1/ دار الكتاب اللبناني / بيروت / لبنان / 1967 / ص 431 .

ولذا تواجه الاقتصاديات الوطنية والعالمية ظروف مختلفة منها ما يتعلق بالحروب وعدم الاستقرار الأمني، ومنها ما يتعلق بالتغيرات البيئية والصحية ومستوى استقرار الأمن الصحي – النفسي.

وهنا القدرات الاقتصادية للدولة وما تفرزه من متطلبات إدارة الاقتصاد، ترسم الصورة المناسبة وما يتطلب من المهارات القيادية للاقتصاد.

وما يؤشر على ذلك، منه ما يعانيه العالم اليوم عند سرعة تعاظم وطغيان انتشار جائحة كورونا (COVID-19) التي تجاوزت بتهديداتها ومخاطرها وتحدياتها، مختلف الأوبئة الحديثة الأخرى من حيث الحجم والنطاق فضلاً عن ما أحدثته من الخسائر البشرية المميتة وتعطيل حياة الملايين من الناس، وامتد سريان ضرره الاقتصادي الواسع والكبير بأمده البعيد، ومجريات المواجهة الشرسة التي لا زالت معالمها غير واضحة وغير مؤكدة.

وبهذا يشعر قادة الأعمال والاقتصاد بالقلق العميق بحق بشأن كيفية تأثر الأنشطة المختلفة وما يتعين عليهم القيام به مستقبلا، على الرغم من أن إمكانية الاستفادة من جوانب معينة من الدروس التاريخية.

وتبرز رؤى هنا وهناك حول المناطق المتضررة حول العالم، وما يمكن تقديمه بشكل عملي للقادة الاقتصاديين والرؤساء التنفيذيين لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي يتطلب أن تكون ذات مرونة وفاعلية وانسيابية تحقق الأداء العالي والنتائج الكفيلة في انجاح التخطي المناسب، والخروج بتقييم وظيفي وتقويم أدائي، وما تحتاج إلى معايير تتلائم مع الحدث لرفع جودة العلاج والوقاية لمؤثرات هذه الجائحة على الاقتصاد والسياسة والمجتمع.

والخطورة هنا حينما تكون العولمة بلا إدارة عولمية التي تنذر بتفكك الاستقرار والسلام العالمي وأقطابه المؤثرة في القرارات العالمية والأمن القومي – العالمي.

وعنده يدرك قادة العالم، بما فيه موجة المؤثرات على جانبي : الاقتصاد القيادي والريادي، والقيادة والريادة الاقتصادية، أن لا حلول ناجحة إلا باستأصال المسبب لا بالتركيز على النتائج فحسب، للوصول الوقاية والمعالجات والحلول واستدامتها في ظل مراحل متقدمة من التعامل مع تفشي المرض بالتوازي للتعامل مع انهيار الاقتصاد العالمي، وبالتالي تختلف التأثيرات حسب الجغرافيا والقطاعات.

ومما يظهر هنا أهمية الاعتناء بالاقتصاد المعرفي وقيادته على المستوى الوطني أو القومي والعالمي، لكون البحوث العلمية تأخذ أبعادها المتعددة التي تصب في خدمة السيطرة والقضاء على جائحة كورونا.

وفضلاً عن معرفة مدى تأثير الفيروس على مختلف المشاريع، لكن يتطلب تشخيص وعلاج ما يجري وما يظهر من المستجدات، وداعمها الأساسي وضع المرونة المناسبة لحراك القيادة وصنع واتخاذ قراراتهم أولاً بأولاً وبداعم وثبات وصمود الرؤساء التنفيذيين الناجحين بمرونتهم وذكائهم العاطفي والتكيف في أنظمتهم البيئية الأوسع الجاذب لشحذ الهمم المناسبة، كما هو ما يتطلب خلال أزمة COVID-19.

[1] - المرجع نفسه / ص 551 .

ويلعب دوره إعادة التصميم الشامل واستدامته، أفقياً وعمودياً وجانبياً، في ظل النظام الاقتصادي الاستثنائي، ولاسيما في الأزمات، وما يتطلب من مرونة القادة بمهارات تناسب الحدث وتصنف الأولويات والفرز، والقدرة على ابتكار ما يحقق الاستقرار في مشاريعهم وإيجاد الفرص بتعزيز نقاط القوة بالإجراءات المدعمة بالمعلومات الدقيقة أولا بأول والحسم المناسب بالقرار المناسب لمواجهة الأزمة.

ولابد من الاتسام بالشفافية والبساطة في إيصال المعلومة بشأن الحقائق التي تعدى القلق النفسي والارباك السلوكي المؤثر على استيعاب القيادة الاقتصادية للقدرات المحيطة بهم لتعظيمها بالتحسين الوظيفي – الأدائي سواء كان بشكل تقليدي أو غير تقليدي ورقمي، لتلهم الآخرين الرؤيا والآفاق المستقبلية وتثير الابتكارات وتظهرها بالإستدراج والإقناع والاستقرار النفسي والمثابرة في الأداء.

فالمنبه المحقق الإستجابة والتعلم، والتعافي، والاستعداد النفسي لكل ما يحدث وما يجري من نتائج، أمر ضروري يدعم النجاح القيادي ومنه القيادة الاقتصادية ومعالجاتها بمسؤولية وتحمل كل أعباء العمل.

وهذه الظروف الاستثنائية والطارئة وغيرها تثبت أهمية وفلسفة وإستراتيجية قول أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام): (مَا عَالَ مَنِ اقْتَصَدَ)[1]

ومن بين ما يعني ويتضمنه النص المبارك، أهمية إدارة الدخل على أسس واعية وواعدة تجمع بين ما يتطلب استهلاكه أو إنفاقه وبين ما يتطلب ادخاره، وإن أمكن ما يتحقق من استثمار المدخرات بصورة مباشرة وغير مباشرة، لصون كرامة الإنسان دون الحاجة العمياء للآخرين.

ثالثاً : مقومات لغة القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي

وجانب آخر له عمقه الحضاري المتمثل في اللغة، فهي لها مقومات وكونها سبيل للتفاهم بين الناس، ولكل مجال عمل لغته الخاصة والعامة ومفاتيحه التخصصية ومفاهيمه المتعارف عليها، وما يطرح من خلال ابتكار وتطوير لغة التخصص، ومنه ما يتعلق بالإدارة والاقتصاد.

وتأخذ مديات لغة العمل – القيادة مؤشراتها وامتداداتها من الرؤيا والرسالة والأهداف، والزمن والمكان والموقف، و (شَتَّانَ مَا بَيْنَ عَمَلَيْنِ : عَمَلٍ تَذْهَبُ لَذَّتُهُ وَتَبْقَى تَبِعَتُهُ ، وَعَمَلٍ تَذْهَبْ مَؤُونَتُهُ وَيَبْقَى أَجْرُهُ)[2] .

وجانب منه ما ينطبق بقاعدته العامة على لغة القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي من أجل الوصول إلى المساحة المشتركة في الفهم والتحليل والتنمية والتطوير والاستدامة، وبث استمرارية روح الحياة ودورتها القائمة على المواهب والابتكارات والذكاء ومواطنه المشتركة بسعة استثمار الموارد النادرة والمعرفية.

ويمكن وضع مخطط مختصر ومبسط لاستيعاب حراك ذلك ضمن المنظومة المفصلية لمزيج القيادة – الريادة ومنافعها ضمن متطلبات استثمار لغتها الكائنة في حراك وفاعلية وانسيابية ومرونة الأنشطة الاقتصادية، ومنها ما يكون كالآتي:

[1] - المرجع نفسه / ص 494 .
[2] - المرجع نفسه / ص 490 .

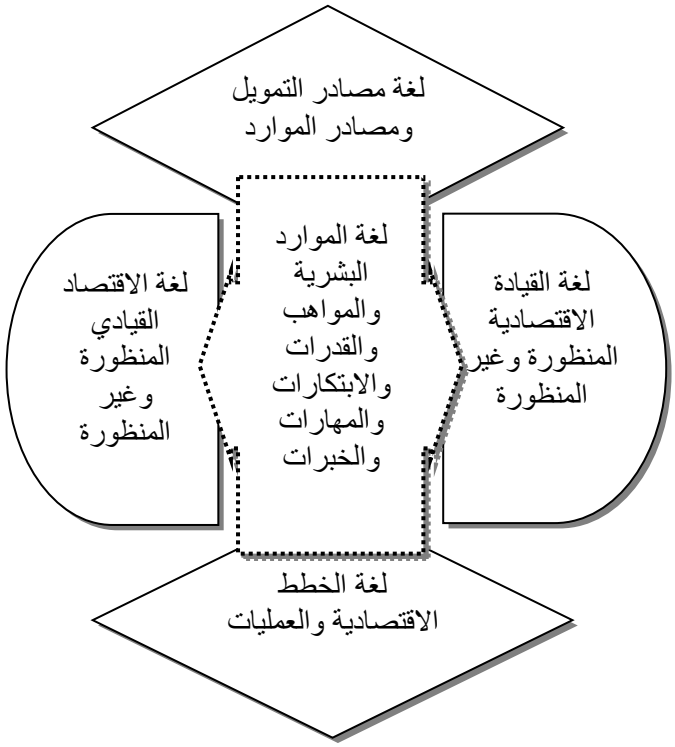

مخطط (2) يبين منظومة لغة مزيج مفصلية القيادة – الاقتصاد

وبطبيعة الحال مما يبرز، أهمية الخصوصية الاقتصادية وإدارة الهوية Identity Management وتوجهاتها المتكاملة بين الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية ولغتها الكائنة ضمن القدرات والرغبات والمهام، بما فيها ما يتعلق بتوجهات وظائف المشروع والوظائف الإدارية.

وما يؤدي تنفيذ الإدارة لما تخططه لتحقيق مميزات اللغة – الهوية بمكوناتها ومنافسيها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وإمكانية دقة المخاطبة وترسيخها في ذهن المعني بها من خلال مواطنها الكائنة بين شكل ومضمون الاقتصاد المنظور وغير المنظور، وتأثيراتها ضمن المجالات التجارية.

وبهذا فهوية ولغة ومجالات الثقافة الاقتصادية والسلوكية لها خصوصياتها وعمومياتها، ومنه ما يكون ؛ (لِلْمُؤْمِنِ ثَلاثُ سَاعَاتٍ : فَسَاعَةٌ يُنَاجِي فِيهَا رَبَّهُ ، وَسَاعَةٌ يَرُمُّ مَعَاشَهُ ، وَسَاعَةٌ يُخَلِّي بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ لَذَّتِهَا فِيمَا يَحِلُّ وَيَجْمُلُ . وَلَيْسَ لِلْعاقِلِ أَنْ يَكُونَ شَاخِصاً إلاَّ فِي ثَلاثٍ : مَرَمَّةٍ لِمَعَاشٍ ، أَوْ خُطْوَةٍ فِي مَعَادٍ ، أَوْ لَذَّةٍ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ)[1] .

[1] - المرجع نفسه / ص 545 .

وأيضاً مما يرتبط بالغة والهوية، بشكل وبآخر، بالاقتصاد السلوكي والسلوك الاقتصادي، ويمكن أن يؤثر بشكل متبادل مع السلوك الديموغرافي Demographic Behavior ، كما هو عليه ما يبنى على أساس العمر، والجنس، وحجم الأسرة، والعرق، والدين، والمجتمع، واللغة، والوظيفة، والمستوى التعليمي، والمستوى الاجتماعي، ومستوى الدخل والتقسيم السكاني، والتعليم والرفاهية.

(ثُمَّ اسْتَوْصِ بالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً : المُقِيمِ مِنْهُمْ وَالمُضْطَرِبِ بِمَالِهِ ، وَالمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المَنَافِعِ ، وَأَسْبَابُ المَرَافِقِ ، وَجُلاَّبُهَا مِنَ المَبَاعِدِ وَالمَطَارِحِ ، فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ ، وَحَيْثُ لا يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا ، وَلا يَجْتَرِؤُونَ عَلَيْهَا ، فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ لا تُخَافُ بَائِقَتُهُ ، وَصُلْحٌ لا تُخْشَى غائِلَتُهُ . وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلادِكَ . وَاعْلَمْ – مَعَ ذلِكَ – أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً فَاحِشاً ، وَشُحّاً قَبيحاً ، وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ ، وَتَحَكُّماً فِي البِيَاعَاتِ ، وَذلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ ، وَعَيْبٌ عَلى الوُلاةِ)[1] .

وبين التجارة والصناعة عوامل مشتركة ومستوى تعاون وتكامل يتمثل بمفصلية الأسواق – المشاريع، فلا إنتاج بلا أسواق تستوعبه وتجّار تدعمه وتشجعه بمختلف الأساليب التجارية التي تشجع المستهلك لتفضيله وشراءه على المنتوج المستورد، وتشجيع المنتوج المحلي، ويعني دعم الاقتصاد الوطني، ويعني امتصاص البطالة واتساع سوق العمل، ويعني اتساع الدخل الوطني لأكبر شريحة عاملة، ويعني الرفاهية الاقتصادية، ومما يعني تكامل بين الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية.

وتمتد هذه الهوية – اللغة الاقتصادية والاجتماعية لتشمل فئات وشرائح أخرى في المجتمع وما يشمل عليه من استقطاب واختيار وتولية:

(ثُمَّ انْظُرْ فِي اُمُورِ عُمَّالِكَ فاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَاراً ، وَلا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثْرَةً ، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الجَوْرِ وَالخِيَانَةِ . وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلِ التَّجْرِبَةِ وَالحَيَاءِ ، مِنْ أَهْلِ البِيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ ، وَالْقَدَمِ فِي الإِسْلامِ المُتَقَدِّمَةِ ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاقاً ، وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً ، وَأَقَلُّ فِي المَطَامِعِ إِشْرَاقاً ، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَراً . ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ ، فَإِنَّ ذلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلى اسْتِصْلاحِ أَنْفُسِهِمْ ، وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ)[2] .

وهي بخبرتها وفلسفتها وإستراتيجيتها، تمتلك اللغة العالية من الحكمة والعلمية والفنية والمهنية، وتتجه باتجاه إستراتيجيات مستدامة وذكية ومتواصلة، ومما تسهم في دعم برامج وخطط الضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي، والاهتمام بكل طبقات المجتمع باهتمام واحد، والدليل:

(ثمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لا حِيلَةَ لَهُمْ ، مِنَ المَسَاكِينِ وَالمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ البُؤْسَى وَالزَّمْنَى ، فَإِنَّ فِي هذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرًّا ، وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ ،

[1] - نهج البلاغة / 438 .
[2] - المرجع نفسه / ص 435 .

وقِسْماً مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإِسْلامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ ، فَإِنَّ لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى ، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ ، فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ ، فَإِنَّكَ لا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لإِحْكَامِكَ الكَثِيرَ المُهِمَّ)[1] .

وجانب من ركائز لغة وهوية هرمية الدولة – المجتمع، تبنى على أساس تكاملية المواقع والمهام والأدوار والمسؤوليات والأخلاقيات القيادية – الاقتصادية .[2]

(وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ) ؛ مما يتضمن ويعني حق الله استودعه فيهم، فأداءه أداء لحق الله عز وجل، وما أعمق هذه اللغة والهوية والتشريع والسياسة القيادية – الاقتصادية والمجتمعية المبنية على الكرامة وصون وإنسانية حقوق الناس بالعدالة والمساواة والتكافؤ.

واللغة الواضحة بعمقها والهوية الرفيعة بإنسانيتها، تتوجه بأن لا فضل لك على هذه الطبقة، بل فضل الله تعالى عليك فيما تؤدي من حقوقه عندك لهم ؛ (فَإِنَّ لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى) ، (وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ)، ولا يقف عند هذا الحد والمجال بل (فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ) ، (فَإِنَّكَ لا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لإِحْكَامِكَ الكَثِيرَ المُهِمَّ).

رابعاً: القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي واقتصاد الفقاعة

هناك توجهات اقتصادية متعددة، تضع من خلالها الحلول والمعالجات الكفيلة في تخطي مرحلة معينة تقدرها مستوى العقول الاقتصادية وسلامة تفكيرها، مع مراعاة عواقبها المستقبلية الإيجابية أو السلبية.

ومنها ما ظهرت بنظرياته وتطبيقاته اقتصاد الفقاعة Bubble Economy، وجانب مما يعني هو التعبير عن ما يوصف به بعض الاقتصاديات التي تشهد رواجاً اقتصادياً لمدة زمنية محدودة، دون استنادها على أسس إنتاجية متينة يمكن من خلالها توليد الدخل المنتظم والاستمرار في الرفاهة والرواج على أسس دائمة ومتماسكة، وبهذا ومن خلال اقتصاد الفقاعة، يلحظ الآتي : [3]

(1) تدهور توزيع الأصول والدخل، وخاصة توزيع الأصول .

(2) تشوهات كبيرة في تخصيص الموارد .

(3) مشاكل إسكان خطيرة، ولابد من نوعين من النصائح، الأول هو الشروع في ضوابط السياسة ولوائح السوق، التي قد تخفف أو تضعف تأثير الفقاعة، والثاني هو إنشاء شبكة أمان للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في الحفاظ على مستويات معيشتهم أو هم ضحايا التقلبات الاقتصادية أو الكوارث..

ويرى سكوت أن إنشاء الفقاعة الاقتصادية يحتاج إلى نوعين من المستثمرين، أولئك المطلعين على الديناميات الداخلية للمشاريع التي تخضع للمضاربة، والذين يتبعون توقعاً لأرباح ضخمة، لم يكن من الممكن أن

[1] - المرجع نفسه / ص 438 .

[2] - ينظر : د. هاشم حسين ناصر المحنك / الإدارة والأسلوب القيادي في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف – العراق .

[3] -

- Iyoda, Mitsuhiko , " Postwar Japanese Economy : Lessons Of Economic Growth And The Bubble Economy " , Springer Science+Business Media, LLC, New York, USA , 2010, P : 11 & 13 .

تنمو فقاعة بحر الجنوب بدون سوق نشطة (بورصة للأوراق المالية) يمكنها إعادة تمويل الدين العام، وبحسب ديل كان هناك شرطان ضروريان لتطوير الفقاعة : البورصة وإعادة تمويل الدين الوطني، وارتبط إقراض الأموال للدولة بالكثير من عدم اليقين في عام 1720. [1]

ويشير دنكان أيضاً في كتابه إلى أن الدول التي لديها فائض تجاري استخدمت ذلك لتضخم الفقاعات الاقتصادية، التي عززتها الابتكارات المالية الجديدة، أي التسهيلات الائتمانية الجديدة التي جعلت " الجميع في الملايين "، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي كان مدفوعاً حرفياً بالأموال المقترضة، وكان الطلب مدفوعاً بالائتمان والأدوات المالية والاستثمارية المالية الجديدة .[2]

والاقتصاد الياباني بشكل عام يدفع تكلفة باهظة بسبب الاقتصاد الفقاعي وعواقبه، بما في ذلك : (1) القروض غير المتعثرة في البنوك اليابانية، (2) السندات الحكومية الضخمة المعلقة، و (3) الركود المطول (لذلك يُدعى 10 سنوات من العمر المفقود)، وكان لاتفاق بلازا (1985) تأثير حاسم على إنشاء الفقاعة اليابانية، وكان العامل الأساسي هو عدم التوازن التجاري الضخم داخل كل وبين اليابان والولايات المتحدة، والرأسمالية العالمية لديها عدم استقرار جوهري، ولا يمكن معرفة حتى الآن كيف نتعامل بشكل صحيح مع هذه المشكلة، ومن أجل تجنب الكارثة في المستقبل ولمزيد من استقرار الاقتصاد، قد تحتاج إلى الكثير من البراعة لتعويض الآثار الضارة لنقص السوق في ظل مجتمع المعلومات الحالي .[3]

وعندما يتم زيادة الائتمان، فمن المعقول افتراض أن الطلب والإنتاج والتجارة تزداد، ونتيجة لذلك سوف تتطور الفقاعة، ولكن عندما تظهر الفقاعة، يتم قياسها أولاً كنمو اقتصادي، ويتم تناول المعلومات التي تلي ذلك من خلال زيادة الائتمان الائتماني ؛ وبالتالي فإن الفقاعة الجديدة التي تم إنشاؤها تعتمد على الائتمان، ويعكس السيناريو الأخير وجهات نظر الاقتصاديين النمساويين فيما يتعلق بالفقاعات الاقتصادية، وعاجلاً أم آجلاً، يكتب دنكان، سوف يسخن الاقتصاد، وسترتفع الأسعار أكثر من الأجور، وعند هذه النقطة يتم تنفيذ الآليات النفسية ؛ بحسب نظرية الاحتمال، سيحاول المرء بعد ذلك تأمين ما تم اكتسابه ؛ إحدى النتائج هي أن الجميع يخسرون وتنبثق الفقاعة، ومن المعقول أن نفترض أنه في هذه الأوقات يتقدم السياسيون والسلطات الأخرى ويتحدثون بتفاؤل عن المستقبل، ويفعلون ذلك لأنهم يعرفون أنه إذا ضعف ثقة الناس في المستقبل، فقد يتم إنشاء نبوءات تحقق الذات . [4]

ومن جهة أخرى، فإن خلال فترة الانتعاش، أجرت اليابان أربعة إصلاحات مهمة : تدابير مكافحة الاحتكار وإصلاح الأراضي والعمالة والضرائب، وعلى الرغم من أن المقر الرئيسي العام فرض هذه الإصلاحات الثلاثة الأولى بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على اليابان سياسياً واقتصادياً، إلا أن هذه الإصلاحات مهدت الطريق

[1] - Johannessen, Jon-Arild, " Innovations Lead To Economic Crises Explaining The Bubble Economy ", Palgrave Macmillan, Cham, Switzerland, 2017, P : 72 .

[2] - Ibid , P : 139 .

[3] - Iyoda, Mitsuhiko , " Op. Cit. ", P : 2 .

[4] - Johannessen, Jon-Arild, " Op. Cit. ", P : 143 .

لنمو اقتصادي سريع فيما بعد، وجلبت الإصلاحات النظامية الاقتصاد التنافسي (الكفاءة الاقتصادية) إلى اليابان . [1]

لكن يبقى النجاح مرهون بسلامة مكونات أي النظام من المدخلات مروراً بالعمليات لتتحدد طبيعة المخرجات ..

(فَمَا طَابَ سَقْيُهُ ، طَابَ غَرْسُهُ وَحَلَتْ ثَمَرَتُهُ ، وَمَا خَبُثَ سَقْيُهُ ، خَبُثَ غَرْسُهُ وَأَمَرَّتْ ثَمَرَتُهُ)[2] .

والمقاربة في سقي الفكر بالمعلومات والبيانات يقع بين : طاب وخبث، ونتاج وثمرة خططه وتطبيقاتها تقع بين : (وَحَلَتْ ثَمَرَتُهُ)، (وَأَمَرَّتْ ثَمَرَتُهُ).

وهكذا يكون الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية رهينة بطبيعة وقوة الاقتصاد والفكر الاقتصادي، وبنظرته الإستراتيجية ومجاله التكتيكي – التنفيذي ومجريات ومستوى الأداء المتكامل المستثمر للطاقات والقدرات والخبرات، واستدامة جودته ومعاييرها ضمن مفصلية الحاجة – الاشباع، وهو ما يتطلب النظر منه في إيجابيات وسلبيات اقتصاد الفقاعة، والعمل على وفق ذلك بعقلانية وحنكة، وبتنمية مستدامة ذكية ورشيقة تكفل الحقوق الآنية والمستقبلية دون هدر أو ضياعات أو حلول وقتية.

المبحث الثاني

الحقوق بين الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية

وما يواصل ما تقدم ذكره، هو الأسس وبناء الحقوق، وهنا ما يخص الحقوق المرتبطة بالاقتصاد القيادي والقياد الاقتصادية، وبهذا سيكون محاور المبحث الآتي:

أولاً : الحقوق وعلاقتها بالاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية .

ثانياً : القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي والبطالة .

ثالثاً : الضرائب والاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية .

أولاً : الحقوق وعلاقتها بالاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية

لابد أن يكون هناك تلازم فيما بين القيادة والحقوق وحمايتها بالعدل والمساواة والأداء المتكامل والمتكافئ، والحيلولة دون الظلم والجور ..

وصورة من صور الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية كفكر ونفس وسلوك، ومعرفة وانسيابية الاقتصاد من خلال مضمون قوله (عليه السلام) :

(إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الفُقَرَاءِ : فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلاَّ بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ ، وَاللهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذلِكَ)[3] .

[1] - Iyoda, Mitsuhiko , " Op. Cit. ", P : 31 .

[2] - نهج البلاغة / ص.

[3] - المرجع نفسه / ص 533 .

وجانب من مضامين النص المبارك يمثل طبيعة الحلقات الاقتصادية المتكاملة، وكيفية تغيير موازين الحقوق ليكون ترجمته الميدانية، (إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ :

(فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الأَغْنِيَاءِ = أَقْوَاتَ الفُقَرَاءِ)

(فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ = إلاَّ بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ)

وهنا يظهر الاغنياء عندما لا يؤدون الحقوق لمستحقيها في موقع القيادة الاقتصادية المقصرة أو المنحرفة على المستوى الشخصي اتجاه الفقراء، والنتيجة : (جَاعَ فَقِيرٌ)، وما يقابله ؛ (بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ)، (وَاللهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذلِكَ).

إما في الدنيا فيكون بفقدانهم أو حرمانهم من قنوات النعمة التي قد رزقوا بها، أو يؤجل حسابهم وعقوبتهم لما بعد الدنيا، أو يشملهم كلاهما.

ومن جهة أخرى، يؤدي إلى خلل في سلامة الدورة الاقتصادية، فالحقوق حينما تؤدى للفقير، فالفقير بدوره يتوجه لإشباع حاجاته، وهو ما يعني رفع مستوى الطلب، ويعني حراك السوق، ومنه بيع المخزون ورفع مستوى الإنتاج، ويعني حراك: سوق العمل، وسوق السلع الإنتاجية ومنه ما يرتبط بالطلب على المواد الأولية (المدخلات)، وربما يمتد إلى اتساع المشاريع القائمة بشكل أفقي أو عمودي، وقيام مشاريع جديدة .. إلخ.

ومن جانب آخر فإن للحلال والحرام عالم واسع بفقهه ومحدداته ودقته، وما يجري من خلال الحرام اغتصاب للحقوق وتدمير لنفسية المجني عليه، ولذا يخاطب أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) كل فرد أين ما كان موقعه:

(كَيْفَ تُسِيغُ شَرَاباً وَطَعَاماً ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْكُلُ حَرَاماً ، وَتَشْرَبُ حَرَاماً ، وَتَبْتَاعُ الإِمَاءَ وَتَنْكِحُ النِّسَاءَ مِنْ أَمْوَالِ اليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُجَاهِدِينَ ، الَّذِينَ أَفَاءَ اللهُ عَلَيْهِمْ هذِهِ الأَمْوَالَ ..)[1].

وبذات الاتجاه يحذر (عليه السلام) من مخاطر انحراف التوجهات حيث يقول :

(يابْنَ آدَمَ ، إِذَا رَأَيْتَ رَبَّكَ سُبْحَانَهُ يُتَابِعُ عَلَيْكَ نِعَمَهُ وَأَنْتَ تَعْصِيهِ فاحْذَرْهُ)[2]

وهو ما ينطبق على مستويات عدة منها ما تكون تمثل القيادة الاقتصادية في الدولة وعدم العدالة بين الناس، والمساواة في مواطن المساواة فيما بينهم، أو عدم التكافؤ في الفرص بينهم في العطاء وتوزيع الحقوق المتنوعة حتى في مجال الأعمال والمهام والأدوار والمسؤولية .. حيث يقول (عليه السلام) :

(وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الوَالِي عَلى الفُرُوجِ وَالدِّمَاءِ وَالمَغَانِمِ وَالأَحْكَامِ وَإِمَامَةِ المُسْلِمِينَ البَخِيلُ ، فتَكُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ نَهْمَتُهُ ، وَلا الجَاهِلُ فَيُضِلَّهُمْ بِجَهْلِهِ ، وَلا الجَافِي فَيَقْطَعَهُمْ بِجَفَائِهِ ، وَلا الحَائِفُ للدُّوَلِ فَيَتَّخِذَ قَوْماً دُونَ قَوْمٍ ، وَلا المُرْتَشِي فِي الحُكْمِ فَيَذْهَبَ بالحُقُوقِ ، وَيَقِفَ بِهَا دُونَ المَقَاطِعِ ، وَلا المُعَطِّلُ لِلسُّنَّةِ فيُهلِكَ الأُمَّةَ)[3] .

[1] - المرجع نفسه / ص 413 .
[2] - المرجع نفسه / ص 472 .
[3] - المرجع نفسه / ص 189 .

ووضوح سمات القيادة بشكل عام، والقيادة الاقتصادية والمالية بشكل خاص، في الإسلام، يدلل على أهمية الاعتناء بالنظام وبكل ما يحفظ الحقوق والأمن المجتمعي والاقتصادي والمالي وسلامة مصادره وتوزيعه، المرتبط بمؤهلات القيادي وسلامة تربيته وأخلاقياته وسلوكياته وسمعته التي تصون الكرامة وما يؤتمن به على الناس وأموالهم وأنشطتهم المتنوعة واستثماراتهم وتنمية البلاد وحمايتها من التخلف والظلم والجور وانتهاك الحرمات وهلاك الناس، والحماية من كل ما يؤدي إلى التهديدات الداخلية والخارجية.

وبسلامة التوجه وتحديد المهام للمسؤول الأعلى، يتوجب أن تكون هناك موازين قائمة على الحق والعدل والمساواة، والتكافؤ في مواطن الحكم وقيادة أمور الناس، حيث يوجه (عليه السلام) بذلك والي من ولاته بالقول:

(أَنْصِفِ اللهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ ، وَمِنْ خاصَّةِ أَهْلِكَ ، وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوًى مِنْ رَعِيَّتِكَ ، فإنَّكَ إلاَّ تَفْعَلْ تَظْلِمْ ! وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللهِ كَانَ اللهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ، وَمَنْ خَاصَمَهُ اللهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ ، وَكَانَ للهِ حَرْباً حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ . وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إلى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللهِ وَتَعْجيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إقامَةٍ عَلى ظُلْمٍ، فَإنَّ اللهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ المُضْطَهَدِينَ ، وَهوَ لِلظَّالِمِينَ بالمِرْصَادِ .

ولْيَكُنْ أَحَبَّ الأُمُورِ إلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقّ، وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ ، وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ ، فَإنَّ سُخْطَ العَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الخَاصَّةِ ، وَإنَّ سُخْطَ الخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى العَامَّةِ . وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ أَثْقَلَ عَلى الْوَالِي مَؤُونَةً فِي الرَّخَاءِ، وَأَقَلَّ مَعُونَةً لَهُ فِي البَلاءِ ، وَأَكْرَهَ للإنْصَافِ ، وَأَسْأَلَ بالإلْحَافِ ، وَأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الإعْطَاءِ ، وَأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ المَنْعِ ، وَأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الخَاصَّةِ . وَإنَّمَا عِمَادُ الدِّينِ، وَجِمَاعُ المُسْلِمِينَ ، وَالعُدَّةُ لِلأَعْدَاءِ ، العَامَّةُ مِنَ الأُمَّةِ ؛ فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ لَهُمْ ، ومَيْلُكَ مَعَهُمْ)[1].

ومجمل مضامين النص المبارك المتقدم، يصب في المجال الاقتصادي – الاجتماعي وتكامل مفصليته لخدمة الناس على أساس المشاركة والتعاون المشترك لحماية أمن البلاد ومجرياته التنموية المبنية على أساس الحق والعدل والمساواة، وبث الوعي وتحقيق رضى الناس.

وكلما اتسعت المسؤولية واتجه الأمر للصعود إلى المستويات العليا في هرم الدولة وقيادتها، كلما ازدادت المسؤولية اتساعاً وصعوبة، لكن تبقى الحقوق وما يترتب عليها التي تبدأ من الحق الإلهي، ونزولاً إلى الحقوق المتبادلة تبعاً لموقع المسؤولية، حيث يظهر الجعل التشريعي الإلهي فيما يتضمنه تبيان وتوجيهات أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام):

(ثُمَّ جَعَلَ – سُبْحَانَهُ – مِنْ حُقُوقِهِ حُقُوقاً افْتَرَضَهَا لِبَعْضِ النَّاسِ عَلى بَعْضٍ ، فَجَعَلَهَا تَتَكَافَأُ فِي وُجُوهِهَا ، وَيُوجِبُ بَعْضُهَا بَعْضاً ، وَلا يُسْتَوْجَبُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ . وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ – سُبْحَانَهُ – مِنْ تِلْكَ الحُقُوقِ حَقُّ الوَالِي عَلى الرَّعِيَّةِ ، وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلى الوَالِي ، فَرِيضَةٌ فَرَضَهَا اللهُ – سُبْحَانَهُ – لِكُلٍّ عَلى كُلٍّ ، فَجَعَلَهَا نِظَاماً لأُلْفَتِهِمْ ، وَعِزًّا لِدِينِهِمْ ، فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إلاَّ بِصَلاحِ الوِلاةِ ، وَلا تَصْلُحُ الوُلاةُ إلاَّ بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ ، فَإذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إلى الوَالِي حَقَّهُ ، وَأَدَّى الوَالِي إلَيْهَا حَقَّهَا عَزَّ الحَقُّ بَيْنَهُمْ ، وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ ، وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ العَدْلِ ،

[1] - نهج البلاغة .

وَجَرَتْ عَلى أَذْلالِهَا السُّنَنُ ، فَصَلَحَ بِذلِكَ الزَّمَانُ ، وَطُمِعَ بِبَقَاءِ الدَّوْلَةِ ، وَيَئِسَتْ مَطَامِعُ الأَعْدَاءِ . وَإِذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالِيَهَا ، أَوْ أَجْحَفَ الوَالِي بِرَعِيَّتِهِ ، اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الكَلِمَةُ ، وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الجَوْرِ ، وَكَثُرَ الإِدْغَالُ فِي الدِّينِ ، وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ ، فَعُمِلَ بِالهَوَى ، وَعُطِّلَتِ الأَحْكَامُ ، وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ ، فَلا يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقٍّ عُطِّلَ وَلا لِعَظِيمِ بَاطِلٍ فُعِلَ ! فَهُنَالِكَ تَذِلُّ الأَبْرَارُ، وَتَعِزُّ الأَشْرَارُ ، وَتَعْظُمُ تَبِعَاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ العِبَادِ . فَعَلَيْكُمْ بِالتَّنَاصُحِ فِي ذلِكَ، وَحُسْنِ التَّعَاوُنِ عَلَيْهِ ، فَلَيْسَ أَحَدٌ – وَإِنِ اشْتَدَّ عَلى رِضَى اللهِ حِرْصُهُ ، وَطَالَ فِي العَمَلِ اجْتِهَادُهُ – بِبَالِغٍ حَقِيقَةَ مَا اللهُ سُبْحَانَهُ أَهْلُهُ مِنَ الطَّاعَةِ لَهُ . وَلَكِنْ مِنْ وَاجِبِ حُقُوقِ اللهِ عَلى عِبَادِهِ النَّصِيحَةُ بِمَبْلَغِ جُهْدِهِمْ ، وَالتَّعَاوُنُ عَلى إِقَامَةِ الحَقِّ بَيْنَهُمْ . وَلَيْسَ امْرُؤٌ – وَإِنْ عَظُمَتْ فِي الحَقِّ مَنْزِلَتُهُ ، وَتَقَدَّمَتْ فِي الدِّينِ فَضِيلَتُهُ – بِفَوْقِ أَنْ يُعَانَ عَلى مَا حَمَّلَهُ اللهُ مِنْ حَقِّهِ . وَلا امْرُؤٌ – وَإِنْ صَغَّرَتْهُ النُّفُوسُ ، وَاقْتَحَمَتْهُ العُيُونُ – بِدُونِ أَنْ يُعِينَ عَلى ذلِكَ أَوْ يُعَانَ عَلَيْهِ)[1].

ومن جمالية فلسفة الحقوق وإستراتيجيات التوجهات، أن يكون الحق الخاص للقائد في خدمة الحق العام وحمايته حتى ولو كان فيه نوع من القسوة وما يتطلب من تحمل ضغوطات ما يحيط به على الذات من أجل حقوق الناس، ويظهر ذلك بشكل واضح عند قوله (عليه السلام):

(لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَحَقُّ النَّاسِ بِهَا مِنْ غَيْرِي؛ وَوَاللهِ لأُسْلِمَنَّ مَا سَلِمَتْ أُمُورُ المُسْلِمِينَ؛ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إِلاَّ عَلَيَّ خَاصَةً، الْتِمَاساً لأَجْرِ ذلِكَ وَفَضْلِهِ ، وَزُهْداً فِيمَا تَنَافَسْتُمُوهُ مِنْ زُخْرُفِهِ وَزِبْرِجِهِ)[2] .

ولا يمكن أن يظهر في القيادة المعاصرة، مضمون من مضامين رفعة النصوص المباركة المتقدمة، المتبنية بمسؤولية قيادتها لحماية الحقوق والإنسانية واستدامة تطبيقاتها على وفق الجعل التشريعي الإلهي.

ونرى في عالمنا المعاصر المرتبط باستدامة الاقتصاد – القيادة، لا يزال بناء القيادة المستدامة Sustainable Leadership في المراحل الأولى، وترجع أدبياته إلى الوراء في عام 2003، والقيادة المستدامة لها تعريفات مفاهيمية ونظرية مختلفة، والمفهوم هو طريقة تجبر قادة المشاريع على خلق اختلافات في طريقة عمل المشاريع مع تفضيلها لمتطلبات السوق العالمية، ويعني أيضاً اعتماد طرق جديدة للعرض والتفكير والتفاعل التي تؤثر على النتائج في شكل ابتكار ينتج عنه علاجات مستدامة، ويمكن أن تشير القيادة المستدامة إلى تأسيس تحفيز الموظفين ودعم الحركات المستدامة نحو عالم أفضل سواء للحاضر أو المستقبل، وفي الوقت نفسه، من المهم ملاحظة أن الموظفين التنظيميين في معظم الحالات لا يمكنهم تحديد الطريق للذهاب بدون قيادة مناسبة لأن القيادة تهدف إلى نقل العمال إلى الاتجاه المرغوب والتركيز على التنفيذ الفعال للإستراتيجية التنظيمية بهدف خلق الاختلافات من خلال استخدام أنظمة وهياكل تشغيلية فعالة، ومع ذلك، يمكن أن تنطوي القيادة المستدامة على النية في تأسيس الاستدامة التنظيمية في ظل بيئة عمل مواتية مناسبة بهدف خلق فرق عن الطريقة المعتادة لممارسة الأعمال التجارية والاقتصادية، ويمكن وصف القيادة المستدامة على قدم المساواة بأنها تقييم لمجموعات المشاريع والعاملين نحو التنمية والتطوير المستدامين من حيث الكفاءة والأداء الفعال، وتتطلب

[1] - نهج البلاغة / .
[2] - المرجع نفسه / ص 102 .

الممارسة إسهام من كل فرد في المشروع بحيث يتم تحقيق هذا التحول كطريقة للتفكير وجزء من النظام، ولذلك من المهم أن تأخذ في الاعتبار أن القيادة تبلغ الموظفين بالإستراتيجية والجهود اللازمة لتغيير كل من الأجزاء الداخلية والخارجية للمشروع .[1]

وإن فهم المعايير الفرعية لبناء القيادة المستدامة هو قضية رئيسية يجب أن تأخذها القيادة والموظفون في الاعتبار أولاً لتجنب ضغوط العمل وخفض التمويل وإدارة التنوع جيداً، علاوة على ذلك، تعزز ممارسات القيادة المستدامة بناء القدرات القيادية وحماية الإنجازات الاقتصادية .. [2]

وعموماً فإن القيادة بشكل عام والقيادة الاقتصادية بشكل خاص، لها رؤيتها الفاحصة وتطبيقاتها من خلال الفلسفة التي تحملها وما تتجه بها من دراسة وتحليل وصياغة الإستراتيجيات لتحقيق الأهداف بمجريات ما تراه من بناء الحقوق والواجبات الكفيلة بالتميز والنجاح.

لكن يبقى توجه إستراتيجية التميز وتميز الإستراتيجية في التشريع الإسلامي، أساساً لا يكون بناءه على حساب الحقوق والأخلاقيات وكرامة الناس، بل يكون لحفظ كرامة الإنسان أينما كان موقعه ضمن الخريطة التنظيمية البنائية، التنموية والتطويرية المستدامة، وداعمها أن الحق لا ينتهي بالتقادم بل يمتد بحسابه إلى ما بعد الحياة الدنيوية، وهذا عامل استدامة مضافاً لنظام واستدامة الاتقان والجودة في الأعمال – الحقوق المتبادلة بين مكونات الهرم القيادي ذاتها، وبين مكونات الهرم القيادي والناس أين ما كانوا في العطاء، حتى تصل الاستدامة الرشيقة إلى الكلمة الطيبة لتكون صدقة، بمعنى الحق هو خير مستدام حتى ما يتمثل بأبسط صوره.

ومنه ما يظهر بشكل واضح عند : (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ ، لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً . فَإنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً ، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ ، أَوْ إحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ ، أَوْ أَجْحَفَ بهَا عَطَشٌ ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ ؛ وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤُونَةَ عَنْهُمْ ، فَإنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ ، وتَزيينِ وَلايَتِكَ ، مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ ..)[3].

وهكذا يكون القائد أو القيادة بمنظومته الاقتصادية – الإنسانية التي تراعي التوقيت والموقع والموقف ليكون ؛ (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ).

وتكون الفلسفة الذكية والإستراتيجية المستدامة والرشيقة المبنية عليه من مجال ؛ (لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً).

[1] - Erçetin, Şefika Şule & Potas, Nihan , " Chaos, Complexity and Leadership 2017 : Explorations of Chaos and Complexity Theory " , Springer International Publishing AG, Cham, Switzerland , 2019 , P : 104 .

[2] - Ibid , P : 106 .

[3] - نهج البلاغة / ص 436 .

وهكذا يبرز بناء مفصلية التنظيم – التنسيق القيادي للاقتصاد والتنمية المستدامة الرشيقة والذكية، وتحسس ذلك بعمق الإنسانية، والدليل والتعليل الواضح : (فَإنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً ، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ ، أَوْ إحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ ، أَوْ أَجْحَفَ بهَا عَطَشٌ ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ).

والتوازن المبني بذكاء، أن يعرف القيادي للدولة واقتصادها أو حتى على مستوى المشروع الواحد كيفية التعامل بدقة الحقوق ومرونتها وفاعليتها وانسيابيتها ؛ (وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤُونَةَ عَنْهُمْ ، فَإنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ ، وتَزيينِ وَلايَتِكَ ، مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ ..).

وتتأثر مفصلية التوجه والبناء الفكري – الاقتصادي وتطبيقاتها الانقيادية بدقة مصداقية السر والعلانية والقول والفعل، (وَمَنْ لَمْ يَخْتَلِفْ سِرُّهُ وَعَلانِيَتُهُ ، وَفِعْلُهُ وَمَقَالَتُهُ ، فَقَدْ أَدَّى الأَمَانَةَ ، وَأَخْلَصَ العِبَادَةَ)[1].

والقيادة الحقيقية، ومنها ما يتعلق بالاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية والسلوك القيادي – الاقتصادي، تبدأ من الحقوق وثقافة الحقوق:

(وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ – سُبْحَانَهُ – مِنْ تِلْكَ الحُقُوقِ حَقُّ الوَالِي عَلى الرَّعِيَّةِ ، وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلى الوَالِي ، فَرِيضَةٌ فَرَضَهَا اللهُ – سُبْحَانَهُ – لِكُلٍّ عَلى كُلٍّ ، فَجَعَلَهَا نِظَاماً لأُلْفَتِهِمْ ، وَعِزًّا لِدِينِهِمْ ، فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إلاَّ بِصَلاحِ الوِلاةِ ، وَلا تَصْلُحُ الوُلاةُ إلاَّ بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ ، فَإذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إلى الوَالِي حَقَّهُ ، وَأَدَّى الوَالِي إلَيْهَا حَقَّهَا عَزَّ الحَقُّ بَيْنَهُمْ ، وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ ، وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ العَدْلِ ، وَجَرَتْ عَلى أَذْلالِهَا السُّنَنُ ، فَصَلَحَ بِذلِكَ الزَّمَانُ ، وَطُمِعَ بِبَقَاءِ الدَّوْلَةِ ، وَيَئِسَتْ مَطَامِعُ الأَعْدَاءِ . وَإذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالِيَهَا ، أَوْ أَجْحَفَ الوَالِي بِرَعِيَّتِهِ ، اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الكَلِمَةُ ، وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الجَوْرِ ، وَكَثُرَ الإدْغَالُ فِي الدِّينِ ، وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ ، فَعُمِلَ بِالهَوَى ، وَعُطِّلَتِ الأَحْكَامُ ، وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ ، فَلا يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقٍّ عُطِّلَ وَلا لِعَظِيمِ بَاطِلٍ فُعِلَ ! فَهُنَالِكَ تَذِلُّ الأَبْرَارُ ، وَتَعِزُّ الأَشْرَارُ ، وَتَعْظُمُ تَبِعَاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ العِبَادِ) . [2]

وهنا مما يبرز، مواقع ومراكز الحقوق، ومجريات تبادل الحقوق بين القيادة والمجتمع، وأسبقيتها المتبادلة بالتوقيتات والمواقع والمواقف، والوالي يمثل المنفذ لنظام سياسة الدولة ومنها سياسة الدولة الاقتصادية – الاجتماعية وخططها وإستراتيجياتها، وأعمقها جمالية وأخلاقية حينما يكون بمستوى (الفريضة) للكل على الكل، فَجَعَلَهَا :

- نِظَاماً لأُلْفَتِهِمْ.
- عِزًّا لِدِينِهِمْ.

وصورة هذا الجعل بانتظامه ونظامه الهادف للألفة والتآلف، ومنه ما يحقق استدامة للقوة المنتجة وثقافتها في وسط استثمار الفرص وثقافتها، وهو ما يشمل الجانب الاقتصادي ضمن هذا النظام، ومستوى فاعليته وانسيابيته ومرونته .

[1] - نهج البلاغة / ص 382 .
[2] - المرجع نفسه / ص 333 .

ومما يتمثل ترجمته بالأسس والبناء بسمة الصلاح والإصلاح، ومنه ما يتعلق بمفصلية الفكر القيادي – الاقتصادي والسلوكيات القيادية – الاقتصادية، وما يتطلب من تقويم معايير الجودة، ومتطلبات مجريات التحسينات الدورية، لدعم نمو وتطور قوة الاقتصاد وما يؤهله لاستثمار الفرص واستدامتها بشكل رشيق، بلا ضياعات ولا هدر ولا مخلفات ولا تبعات اقتصادية آنية ومستقبلية، ومنه الابتعاد عن كل ما يهدد بتحدياته للبنية الاقتصادية واختراقها من خلال نقاط الضعف.

وهنا تبرز معادلة لها عمقها ودقتها، تشتمل على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن شمولية منظومة الحقوق والواجبات المتبادلة:

مستوى صلاح الولاة (القيادة) = مستوى ما يصلح الرعية (المجتمع)

وتظهر بشكل جزئي من هذه المعادلة، معادلة في مجال الاقتصاد والقيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي، وكالآتي :

مستوى صلاح الولاة (القيادة الاقتصادية) = مستوى ما يصلح الرعية (المجتمع الاقتصادي)

ومما يظهر مكمل لذلك ؛ (وَلا تَصْلُحُ الوُلاةُ إلاَّ بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ)، والاستقامة بإحقاق الحقوق، العمود الفقري للجسد المجتمعي – الاقتصادي الداعم لاقتصادية السياسة وسياسة الاقتصاد بخططها وتنفيذها الكائن بالبنية المتكاملة المتكونة من : الدولة كثابتة والحكومة كمتغيرة، ومنه ما يمتد إلى المجتمع، والجماعة، والأفراد، وما يتم من تقاسم المهام : المرسومة وغير المرسومة، والرسمية وغير الرسمية.

ثانياً : القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي والبطالة

البطالة Unemployment لها أنواعها ونظرياتها الكلاسيكية والحديثة، ومصادرها وأسبابها، منها المبنية بحسب الايديولوجيات والأنظمة القائمة على الدول وما تمليه السياسات والتنظيمات والتقنيات ومستوى الرفاهية والحراك الاقتصادي.

وارتفاع نسبة البطالة مؤشر على أمور عدة، منها ما يتعلق بفشل الأنظمة، ومنها ما يتعلق بذات الدول ومواردها وتصنيفها ضمن الدول المتخلفة والنامية، وما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاستثمارات، وبطبيعة الحال، أول من يتأثر بالبطالة هم مَن لا دخل ولا إعانات لهم، ومَن ليس لهم مؤهلات وخبرات ومهارات .. إلخ، ولذا يقول أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) في واحد من توجيهاته:

(ثمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لا حِيلَةَ لَهُمْ ، مِنَ المَسَاكِينِ وَالمُحْتَاجينَ وَأَهْلِ البُؤْسَى وَالزَّمْنَى ، فَإنَّ فِي هذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرًّا ، وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ ،

وقِسْماً مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإسْلامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ ، فَإنَّ لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى ، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ ، فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ ، فَإنَّكَ لا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لإحْكَامِكَ الكَثِيرَ المُهِمَّ)[1] .

وبهذا التوجه والتوجيه الإنساني، وضع (عليه السلام) تشريع ونظام وحق لحمايتهم من العوز، وحماية المجتمع من مخاطر البطالة والفقر والحاجة، وحماية الدولة وأمنها واستقرارها من تهديدات ومخاطر فقدان حلقة من حلقات الدورة الاقتصادية وظهور المشاكل والأزمات الاقتصادية، وأسلوب معالجتها، فضلاً عن ما يتعلق بالجوانب الإنسانية والأخلاقية، فإنها تسهم في الحراك الاقتصادي ودعم المشاريع القائمة ضمن الدولة بحراك الطلب والعرض ودعم استمرار التنمية أو على الأقل حماية الاقتصاد من الركود والتراجع وهو خطر على رفع مستوى نسبة الفقر والبطالة المقنعة والحقيقية ..

ويُذكر في عالمنا الحديث، أن مع هزيمة اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان من المتوقع أن يواجه الاقتصاد الياباني ثلاث مشاكل خطيرة : البطالة الهائلة، والقرب من المجاعة، والتضخم السريع، ونجحت الحكومة في إحياء الطاقة الإنتاجية في الصناعات الكبرى ولم تتحقق البطالة الضخمة، ومع ذلك، لم تكن الحكومة قادرة على كبح التضخم حتى إدخال خطة دودج في عام 1949، وحولت التغييرات المنهجية في التعليم والسياسة بقوة اليابان إلى مجتمع ديمقراطي، تم استبدال النخبة القوية بالجيل الشاب، من خلال التغييرات الاجتماعية والسياسية، قام اليابانيون بالحد من ثقافة الولايات المتحدة بشكل لا شعوري .[2]

وفي الإسلام ليس هناك عاطل، بل بالتشريع الإسلامي وتطبيقاته تكون الدولة ضامنة له بالعطاء والدعم المتوازن بين التشجيع على العمل، ومساعدته حتى يحقق له الدخل من خلال العمل الملائم لقدراته ومؤهلاته، وهو بكامل كرامته وصيانة مكانته الاجتماعية والأخلاقية، لئلا ينحرف أو تخترق أفكاره ما يبعده عن الاستقامة، لذا يكون :

(لِلْمُؤْمِنِ ثَلاثُ سَاعَاتٍ : فَسَاعَةٌ يُنَاجِي فِيهَا رَبَّهُ ، وَسَاعَةٌ يَرُمُّ مَعَاشَهُ ، وَسَاعَةٌ يُخَلِّي بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ لَذَّتِهَا فِيمَا يَحِلُّ وَيَجْمُلُ . وَلَيْسَ لِلْعاقِلِ أَنْ يَكُونَ شَاخِصاً إلاَّ فِي ثَلاثٍ : مَرَمَّةٍ لِمَعَاشٍ ، أَوْ خُطْوَةٍ فِي مَعَادٍ ، أَوْ لَذَّةٍ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ)[3].

وبهذا يكون استدامة فاعلية ومرونة وانسيابية خطط وعمل المؤمن بتوقيت نظامه وتنظيمه الخاص به وما يبني من مساحة مناسبة للعلاقات الاجتماعية – الاقتصادية، ولا يكون لديه فراغ ومشاكل وبؤس وضغوطات وهدر في قاموسه، ولا ضياع للوقت، ولا يكون عالة على الآخرين، ولا توجد عنده حتى البطالة المقنعة.

وجانب من مضامينه ما يتحقق في المنهج الإسلامي ؛ دورة وتكاملية دورة الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية، ومن مؤشرات قوتها واستثمار الفرص الاقتصادية والانسانية، هو وضع حلول مستدامة لمشكلة

[1] - المرجع نفسه / ص 438 .

[2] - Iyoda, Mitsuhiko , " Op. Cit. " , P : 32 & 34 .

[3] - المرجع نفسه / ص 545 .

البطالة بكل أشكالها، وحماية الناس من الشعور بالتحديات الطبقية والحياتية – الاجتماعية بسبب حراك الحاجة والإشباع والرضى، والتحول من الصراع إلى التآلف والتماسك الاجتماعي ومبادرة البناء المستمر.

ثالثاً : الضرائب والاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية

أخذت الضرائب Taxes عبر التاريخ دورها ومجالاتها بين : العدالة والظلم، والحق والباطل، والمساواة والتمييز العنصري ... إلخ، وبه أخذت مجالاتها ضمن المحددات البشرية والجغرافية على مستوى المناطق والدول، ووضع لها قوانين ولوائح وأنظمة لتأخذ مجالاتها في التطبيق والجباية الرسمية ..

وبطبيعة الحال، تلعب الأنظمة والسياسات الضريبية دورها بحسب ما تتبناه الحكومات من فلسفات وإستراتيجيات، فضلاً عن ما تمر به الدول من أزمات وظروف مختلفة منها تتعلق بالأمن والحروب والطوارئ الطبيعية وغير الطبيعية ..[1]

واختلفت التشريعات والقوانين الوضعية عن ما جاءت به الديانات السماوية، ومنها الدين الإسلامي ومصدره الرئيسي القرآن الكريم وما ورد من الأحاديث النبوية الشريفة وأقول الأئمة المعصومين (عليهم السلام).

حيث اتجه الدين الإسلامي بإنسانياته وبناء الأخلاقيات، مراعياً كل الظروف التي يمر بها الناس، ليكون هناك تشريعات ضمن الظروف الاعتيادية، وضمن الظروف الطارئة، والمبني بالأساس على الجعل التكويني للمخلوق وما يقابله الجعل التشريعي الإلهي، والابتعاد عن إلحاق الضرر بالناس ومشاريعهم وأنشطتهم، وهو ما يثبته ويترجمه قول أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) في قيادته للدولة وتوجيهاته للعاملين على قيادة الأقاليم التابعة لها:

(وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ ، فَإِنَّ فِي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ ، وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إلاَّ بِهِمْ ، لأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلى الخَرَاجِ وَأَهْلِهِ. وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ ، لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً . فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً ، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ ، أَوْ إحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ ، أَوْ أَجْحَفَ بهَا عَطَشٌ ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ ؛ وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤُونَةَ عَنْهُمْ ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ ، وتَزيينِ وَلايَتِكَ ، مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ ، وَتَبَجُّحِكَ باسْتِفاضَةِ العَدْلِ فِيهِمْ ، مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ ، بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إجْمَامِكَ لَهُمْ ، والثِّقَةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ ، فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الأُمُورِ مَا إذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ ؛ فَإِنَّ العُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إعْوَازِ أَهْلِهَا ، وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإشْرَافِ أَنْفُسِ الوُلاةِ على الجَمْعِ ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بالبَقَاءِ ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بالعِبَرِ)[2] .

[1] - يراجع : د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاقتصاد في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف – العراق / ص 257 وما بعدها .
- د. يونس أحمد البطريق ، د. حامد عبد المجيد دراز / النظم الضريبية / الدار الجامعية للطباعة والنشر / بيروت – لبنان / 1983 .
- مصطفى الكثيري / النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب / ترجمة : العربي الزيادي ؛ وآخرون / دار النشر المغربية / الدار البيضاء – المغرب / 1985 .

[2] - المرجع نفسه / ص 436- 437 .

وهذا البناء الإسلامي الفلسفي الإستراتيجي، وبعمقه الإنساني الأخلاقي، وبتوجهاته التحسسية المراعية لكل الظروف والتغييرات، وما يتطلب من التوجه بعدم الازدواجية الضريبية، وما تؤثر على القوة الاقتصادية والاجتماعية المتضمنة العناية: بدخل الفرد والدخل الوطني، ومنه ما يتعلق بالاستهلاك على مختلف المستويات، والادخار ومؤثراته على مستقبل البلاد، والاستثمار والبناء وتعظيم جدوى الأعمال والمردودات.

ودقة التوجيه يبدأ من (وَتَفَقَّدْ) كقيادي يتحسس الظروف التي يعيشها الناس، وما تدعمه المعلومة الاخبارية التي تحدد مدى قدرات الناس وسلامة توجهاتهم الفكرية والنفسية السلوكية، وما يتطلب من القيادة في سياستها الاقتصادية – الضريبية، أن تحدد بسماحة الشريعة، التوقيت والموقع والموقف ليكون : (أَمْرَ الخَرَاجِ) (بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ).

ومضمون من مضامينه يبين مدى الدقة في الاستدامة والترشيق الذي يصون كل الحقوق والالتزامات الأخلاقية، ليكون الناس وما يواجهونه جزء من اهتمامات الدولة – الحكومة، وما يترتب من التعاون والحماية المشتركة، ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية والمستقبل الممتد من الجيل المعاصر إلى الأجيال القادمة بما تم الحفاظ عليه من الأسس والبناء الاقتصادي لاستمرارية التنمية والتطوير ومستقبل الحياة والحضارة، وما يتحقق من الحفاظ على الرفاهية الاجتماعية – الاقتصادية.

ودليله الإستراتيجي الفلسفي: (فَإِنَّ فِي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ) (صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ) ، (وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ) (إلاَّ بِهِمْ) ، (لأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلى الخَرَاجِ وَأَهْلِهِ).

وهذه الدورة الحياتية للناس – الخراج استدامة لهم وللعوامل ومقومات الرفاهية بكل ما تحمله من (إنسانية) العدل والمساواة والتكافؤ في ظل مستوى النظام والسياسة المعتمدة للقياد الاقتصادية – الاجتماعية، واستدامة الترشيق، أي انتزاع ما هو سلبي والوقاية منه وعلاج ما يظهر دون الهدر والضياعات في استمرارية بناء الاقتصاد القيادي الذي يقف بقوة وثبات أمام الموجات الطارئة ..

وجانب منه ما ينطبق على ما يمر به عالمنا اليوم من جائحة كورونا (كوفيد 19)، وما يتطلب من حكومات العالم اتباعه لتكامل بناء القيادة مع الناس بشكل عام، وما يجري من الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية.

ولا يقف عند هذا الحد بفاعليته وانسيابيته ومرونته، بل يمتد بتوقيتاته ومواقعه ومواقفه نحو:

(وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ) (أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ) ، وفلسفته وأسبابه : (لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ) ؛ (وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَارَةٍ) (أَخْرَبَ البِلادَ) ، (وَأَهْلَكَ العِبَادَ) ، ولا يقف عند هذا الحد، بل يمتد إلى (وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً)، بما فيه ما يتعلق باستقرار وأمن الدولة والمجتمع ..

وهكذا يكون جانب آخر من مضامين النص المبارك المتقدم، ألا وهو التكامل الآخر ضمن منظومة الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية بعمقها الفلسفي والإستراتيجي، وامتداداته التكتيكية – التنفيذية : (فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً ، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ ، أَوْ أَجْحَفَ بهَا عَطَشٌ) ، والوقاية والعلاج يكمن في ؛ (خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ) ؛ وتوازن القيادة الاقتصادية الذكية بالأداء

العالي، (وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤُونَةَ عَنْهُمْ) ، (فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ) ، (وتَزيينِ وَلايَتِكَ) .

وانظر ما يكون عليه الأسس والبناء المنظور وغير المنظور، ومنه ما يخص مفصلية الإنسان – الاقتصاد المنظور وغير المنظور، بما فيه التوجه القيادي والإداري المنظور وغير المنظور، وكذلك الدخل المنظور والدخل غير المنظور، والاستهلاك المنظور والاستهلاك غير المنظور، والادخار المنظور والادخار غير المنظور، والاستثمار المنظور والاستثمار غير المنظور، وما يؤثر ذلك على الفكر المنظور وغير المنظور، وامتداداته المترجمة له بالنفس والسلوك والنتائج المنظورة وغير المنظورة ..

وكل له جوانب منظورة وغير منظورة في مواقعه وتوقيتاته ومواقفه، وبالعمق الإستراتيجي الذكي المنظور وغير المنظور وآثاره، وما ينجم في ضوءه عن التكتيكات المنظورة وغير المنظورة المترجمة لتفاصيل الإستراتيجية المنظورة وغير المنظورة، وتواصله التنفيذي الذكي بما يحمله من نتائج الأداء المنظور وغير المنظور، وما ينجم عنه من معلومات وبيانات تدعم بشكل متبادل ودوري ضمن دورة الحياة، المعايير وما يتطلب من تقييم وظيفي وتقويم أدائي.

وضمن الدورة المتكاملة : (مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ) ، (وَتَبَجُّحِكَ باسْتِفاضَةِ العَدْلِ فِيهِمْ) ، والتوازن في الحُسن – العدل واستمكان المواقف واستثماره للصالح العام.

ويكون من مضامين السمات : (مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ) ، (بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمَامِكَ لَهُمْ) ، (والثِّقَةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ) ، وتكاملية حراك العدل في السياسة القائمة ضمن حدود الله عز وجل.

ودقة النتائج الذكية الدورية : (فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الأُمُورِ) (مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ) (مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ) ؛ (فَإِنَّ العُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ).

وهنا قمة الذكاء القيادي المقوّم باستدامته الرشيقة، وما تتجه به من دقة سياسة القيادة الاقتصادية – الاجتماعية : (فَإِنَّ العُمْرَانَ) (مُحْتَمِلٌ) (مَا حَمَّلْتَهُ)، فإن للعمران الذكي طاقته ومجالاته، ربما تكون بموارده البشرية أو موارده المالية أو موارده الجغرافية، أو بشكل عام بما يتعلق باستدامة عوامل أو عناصر الانتاج.

والنظر إلى الاستدامة الوقائية المنظورة وغير المنظورة الكائنة ضمن القيادة الاقتصادية ومستوى الظلم الاقتصادي – الضريبي : (وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا) ، (وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإِشْرَافِ أَنْفُسِ الوُلاةِ على الجَمْعِ) ، (وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بالبَقَاءِ) ، (وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بالعِبَرِ) .

واستقراء المؤشرات الميدانية – التاريخية : (فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ مَنَعُوا النَّاسَ الحَقَّ فَاشْتَرَوْهُ ، وَأَخَذُوهُمْ بِالبَاطِلِ فَاقْتَدَوْهُ) .[1]

[1] - نهج البلاغة / ص 466 .

والهلاك ينخر بجسد الإنسانية بشكل واضح، عندما يكون منع الحق وتقييده بشتى الأساليب والوسائل، وإطلاق عنان الباطل والظلم ليصول ويجول في تدمير البلاد والناس دون رادع.

وعموماً مما يتبين استنتاجه بأن الضريبة وسيلة لاستدامة الدولة والحياة وليست غاية، وذلك عند الاستيعاب للمفهوم التكاملي الكامن بين : الاقتصاد القيادي والريادي، والقيادة والريادة الاقتصادية الإنسانية التي تحمل أسس وبناء أخلاقيات العدالة الاقتصادية – الاجتماعية البالغة الخطورة والدقة والحيوية بالعامل المشترك الذي يقوّمه الإنسان الواعي والمتعاون أين ما كان موقعه، سواء كان القائد أو ضمن الرعية (الناس) ..

ويمكن تبيان منظومة ونظام التشريع الإلهي والأحكام الفقهية وما يترتب على الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية وفاعليتها ضمن النظام الضريبي، وذلك من خلال المخطط المختصر والمبسط الآتي:

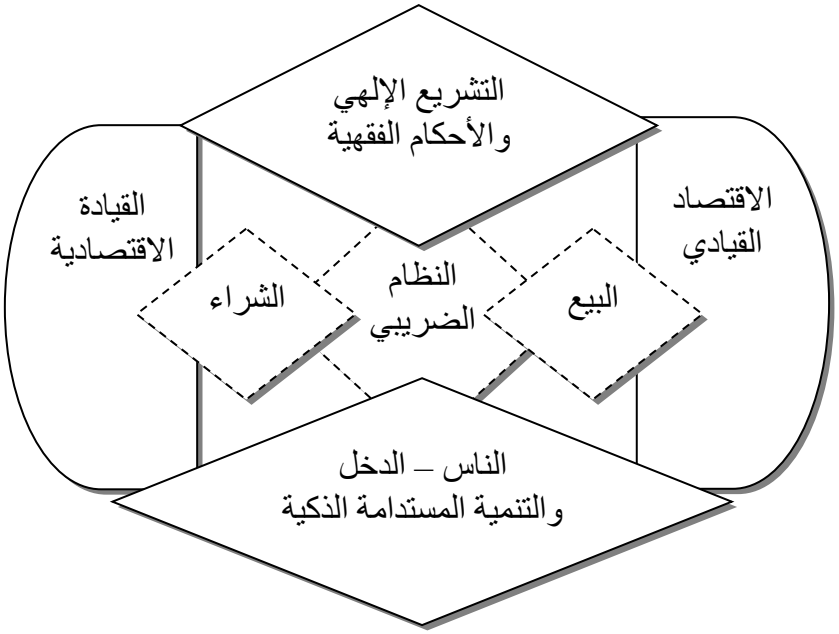

مخطط (3) يبين مختصر منظومة التشريع – الفقه والقيادة والنظام الضريبي

وامتداد المتقدّم مما تم ذِكره، ما يتطلبه من إنفاق الدولة على كل مستحق؛ حيث يتحقق من خلال الضمان الاجتماعي وما يجتمع من أموال لدى الدولة ..

(وَانْظُرْ إلى مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللهِ فَاصْرِفْهُ إلى مَنْ قِبَلَكَ مِنْ ذَوِي العِيَالِ وَالمَجَاعَةِ ، مُصِيباً بِهِ مَوَاضِعَ الفَاقَةِ وَالخَلاَّتِ ، وَمَا فَضَلَ عَنْ ذلِكَ فَاحْمِلْهُ إلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فَيمَنْ قِبَلَنَا)[1] .

وبهذا فإن أي برنامج يهدف إلى تسهيل تغيير السلوك الاقتصادي – الضريبي، يكون للمفهوم الأولي للمشكلة أهمية حاسمة في الحصول على الامتثال والالتزام بالبرنامج الضريبي، ويتطلب أن يشترك كل من الجهة

[1] - المرجع نفسه / ص 457 .

المعنية بالضريبة والمعالج في نفس المتطلبات وإنسانيتها الذي تكفل ذلك ما وضع التشريع الإلهي، وما قام عليه الأحكام الفقهية، والتي يجب أن تكون في حد ذاتها مفهومة ومعقولة وأن يكون لها تداخلات واضحة، وفي كل مرحلة من مراحلها، يتطلب من الناس أن يفهموا بالضبط ما الذي يجري وما السبب في ذلك.

المبحث الثالث

التوجهات الفلسفية – الإستراتيجية للقيادة والاقتصاد

تواصلاً لما تقدم، واستكمالاً له، وبمحدودية البحث، لابد من التطرق إلى ما ينطوي من مواضيع في بعض الجوانب والتوجهات الفلسفية والإستراتيجية للقيادة الاقتصادية التي تحقق مستوى الوصول إلى الاقتصاد القيادي، لذا سيكون محاور هذا المبحث الآتي :

أولاً : إستراتيجية الابتكار بين الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية .

ثانياً : الذكاء التنظيمي واستثمار الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية .

ثالثاً : نظام الاستدامة الرشيق بين القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي والريادي .

أولاً : إستراتيجية الابتكار بين الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية

الإستراتيجية منفذ وعامل رئيسي يبني التوجه بالابتكار إلى دعم القيادة الاقتصادية لتحقق الاقتصاد القيادي والريادي التنموي بتوجهات الاستدامة الذكية بأنظمة ذات سمات المنهج التخطيطي والتطبيقي الرشيق. [1]

ويعد الدافع إلى الابتكار أكثر أهمية في " اقتصاد الابتكار " الجديد، حيث يحتم التقاسم السريع للمعرفة اللاعبين على إعادة الابتكار والتكيف باستمرار، فضلاً عن ذلك، تتطلب التمزقات في الحدود التقليدية في سلاسل القيمة من المشاريع إعادة التفكير في كيفية دخولها إلى السوق بإستراتيجيتها الإدارية – الاقتصادية الرشيقة، وما الذي تحتاجه لامتلاكها، وكيفية تعاملها مع الموردين والمستهلكين، والنتيجة هي سلاسل القيمة الصناعية اليوم التي تشهد ابتكاراً مستمراً تقريباً في المنتوجات والعمليات ونماذج الأعمال ونهج الإدارة، وتتحدى سلسلة قيمة الابتكار – التي يمكن للفرد أن يطلق عليها شكلها الجديد شبكة قيمة، أو مشروع ممتد، أو نظاماً بيئياً تجارياً، أو كوكبة قيمة – تتحدى المشاريع التي ازدهرت من خلال نهج متكامل قائم بذاته .[2]

ويكون من مؤشرات نجاح الاقتصاد والقيادة الاقتصادية، التتابع الدوري للتوجه الإستراتيجي – التكتيكي لدورة الاستدامة والبناء الرشيق، منها المتمثلة ؛ بالتنمية الاقتصادية ومجالات التطوير، ودعائمه تنمية وتطوير المواهب والقدرات، والمتلازم معه التعلم التنظيمي ومستوى تطبيق النظام والمنهجية الرشيقة، وتحسين واستدامة

[1] - راجع مثلاً : د. هاشم حسين ناصر المحنك / إستراتيجية التعليم المستمر في التفكير الإبداعي والأداء العالي لخدمة المجتمع / شارك بالمؤتمر العلمي الذي أقامته جامعة البصرة / التعليم المستمر ، بتاريخ 29 / 4 / 2013 .

- د. إبراهيم بن عبد الله الرحبي / اقتصاد المعرفة : البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة ؛ سلطنة عمان أنموذجاً / ترجمة حسن المطروشي / دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع / دمشق – سوريا / ط1 / 2012 .

[2] -

- Davenport, Thomas H. & Others , " StrategicManagement In The Innovation Economy : Strategy Approaches And Tools For Dynamic Innovation Capabilities ", Publicis , Erlangen, Germany, 2006, P : 17 .

الجودة وخفض التكاليف، والاهتمام بالإشباع العاطفي إلى جانب الإشباع المادي وغير المادي وعقلانية التعامل مع الظروف الطارئة.

ومن خلال ما يتم تتبع مسيرة الإستراتيجيات الاقتصادية وقيادتها، تبرز منها بشكل رئيسي : إستراتيجية أحادية التوجه، كما هو عليه أحادي المنتوج، وإستراتيجية ثنائية ومتعددة التوجهات، وتعدد الصناعات الاستخراجية والتحويلية ومنتوجات من السع والخدمات والمعلومات، ويبرز جانب مشترك يتمثل بالمنافسة بشقيها:

- المنتِج للإبداعات والمواهب والابتكارات، والواسع التطور، وسمته دورة حياة مستمرة العطاء والجدوى الاقتصادية.
- المقيَّد والمحدود التطور وغير المنتِج، وسمته التراجع والشيخوخة والتلاشي واختفاء المنتوج وربما حتى المشروع الاقتصادي.

وهو ما يمتد لهيكل صنع القرار واتخاذه وتعزيز العمليات والإنتاج والتسويق والبيع، بما فيه المحتوى القيمي لكل ما يركز عليه المشروع داخل بيئته، أو كل ما له علاقة ضمن البيئة الخارجية.

وكما هو عليه الحال مع جميع المفاجئات، فإنه يحتوي على مجموعة من الحقائق وما يقدم من رؤية للإدارة قد تكون غير قادرة على تطبيقها، ويمكنها فقط التفاعل مع الأحداث، ويحدث هذا الواقع المحبط بشكل متكرر بسبب:

- الافتقار إلى الوضوح الاستراتيجي وتحليلات اتجاهات السوق.
- معايير الأداء الرئيسية غير المناسبة.
- التكنولوجيا المتقادمة أو غير المناسبة.
- الإدارات / التقوقع على القدرات المحدودة، ومحدودية التفكير.

وهو بذاته مؤثر على فلسفة وإستراتيجية الإنتاج – التسويق والمبيعات، ومنه ما يؤثر على المستوى الإستراتيجي وسلوكيات المشاريع التي ترغب بتبني نظرة تحسينية نحو أو استباقية بأنشطة تفي بشروط التغيير، ويتطلب أن يكون كل منهم حاضراً إذا كان التغيير ناجحاً ومستداماً، أما إذا كان العنصر الحيوي مفقود، فإن نموذج الفشل يظهر في العمل – المتطلبات ومنها ما يتعلق بـ :

- ضغوط لها مضامين تؤشر على متطلبات تغيير المشروع، وهي واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ في بدء عملية التغيير.
- رؤية واضحة ومشتركة ومسببة وموثقة للمستقبل يتم إيصالها إلى الجميع في المشروع.
- إنشاء متعمد للقدرة على الانخراط في التغيير بما في ذلك المعرفة والمهارات والخبرات للقيام بذلك.

أما ما يمكن أن تتكامل به القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي فيكون جانب من معالمه عند الاستيعاب وتمييز مهام إستراتيجية المشاريع، بالتخطيط في الوقت الحقيقي، أو التخطيط القائم على الرؤية، ومختصرها كالآتي : [1]

التخطيط في الوقت الحقيقي	التخطيط القائم على الرؤية
ما هي الحالة النهائية في المستقبل للإستراتيجية ؟	الرؤية
ما هو عرض المشروع الحالي؟	الرسالة
ما هي المتطلبات الرفيعة المستوى من خطة المشروع ؟	الغايات
ما الذي يحتاج المشروع إلى تحقيقه على وجه التحديد لتحقيق هذه الأهداف ؟	الأهداف
	الإستراتيجيات
ما هي مسارات العمل التي يحتاجها المشروع للبدء في تحقيق الأهداف ؟	خطط العمل
ما هو العمل الفعلي اللازم لإكمال كل مسار عمل ؟	
كيفية التنفيذ والتقويم والتطوير ؟	تنفيذ وتقويم وتطوير

وهو ما يكون نابع من استدامة المهارات والقدرات وخبرات الإدارة في البناء الفلسفي والإستراتيجي للمشروع واقتصادياته، ومنه ما يتعلق بالإستراتيجية ومحاورها ؛ الاقتصاد والقيادة – الإدارة.

وبهذا يكون لإستراتيجية رأس المال الفكري – المعرفي أهمية كبيرة للابتكار والاقتصاد، ولذا يقول (عليه السلام) :

(لا مَالَ أَعْوَدُ مِنَ العَقْلِ ، وَلا وَحْدَةَ أَوْحَشُ مِنَ العُجْبِ ، وَلا عَقْلَ كَالتَّدْبِيرِ ، وَلا كَرَمَ كَالتَّقْوَى ، وَلا قَرِينَ كَحُسْنِ الخُلْقِ ، وَلا مِيرَاثَ كَالأَدَبِ ، وَلا قَائِدَ كَالتَّوفِيقِ ، وَلا تِجَارَةَ كَالعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَلا رِبْحَ كَالثَّوَابِ ، وَلا وَرَعَ كَالوُقُوفِ عِنْدَ الشُّبْهَةِ ، وَلا زُهْدَ كَالزُّهْدِ فِي الحَرَامِ ، وَلا عِلْمَ كَالتَّفَكُّرِ ، وَلا عِبَادَةَ كَأَدَاءِ الفَرَائِضِ ، وَلا إِيمَانَ كَالحَيَاءِ وَالصَّبْرِ ، وَلا حَسَبَ كَالتَّوَاضُعِ ، وَلا شَرَفَ كَالْعِلْمِ ، وَلا عِزَّ كَالحِلْمِ ، وَلا مُظَاهَرَةَ أَوْثَقُ مِنَ المُشَاوَرَةِ)[2] .

والمؤشرات والجوانب الرئيسية من مضامين النص المبارك، تصب في مجرى إستراتيجية الابتكار وبدعائم سياسة الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية : (لا مَالَ أَعْوَدُ مِنَ العَقْلِ)، (وَلا عَقْلَ كَالتَّدْبِيرِ)، (وَلا قَائِدَ كَالتَّوفِيقِ)، وعنده يكون رأس المال المعرفي – الفكري يتمثل في الصياغة والتطبيق والتقويم، السبيل الواضح لاستثمار الفرص.

والعمل الصالح هو نتاج القيادة الصالحة والاقتصاد الصالح الذي يصب في كل مجريات الحياة المستدامة، لذا (وَلا تِجَارَةَ كَالعَمَلِ الصَّالِحِ)، وقطعاً العمل الصالح ينتج من قوامه قمة الاستدامة الذكية والرشيقة، ومنه ما

[1] -

- Ibid , P : 67 .

[2] - نهج البلاغة / ص 488 .

يستهدف الثواب الدنيوي – الأخروي، لذا (وَلا رِبْحَ كَالثَّوَابِ)، هذه البناءات التي تفوق النظرة الاقتصادية والقيادية بالمفهوم الوضعي.

وما يقابله في الجانب الآخر من المخاطر عند تحذيره (عليه السلام) : (وَايْمُ اللهِ ، مَا كَانَ قَوْمٌ قَطُّ فِي غَضِّ نِعْمَةٍ مِنْ عَيْشٍ فَزَالَ عَنْهُمْ إلاَّ بِذُنُوبٍ اجْتَرَحُوهَا ، لأَنَّ اللهَ لَيْسَ " بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ " وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ حِينَ تَنْزِلُ بِهِمُ النِّقَمُ ، وَتَزُولُ عَنْهُمُ النِّعَمُ ، فَزِعُوا إلى رَبِّهِمْ بِصِدْقٍ مِنْ نِيَّاتِهِمْ ، وَوَلَهٍ مِنْ قُلُوبِهِمْ ، لَرَدَّ عَلَيْهِمْ كُلَّ شَارِدٍ ، وَأَصْلَحَ لَهُمْ كُلَّ فَاسِدٍ)[1] .

وذلك لا يتم إلا بإعادة هندسة المعلومات – التفكير بصالح الأعمال، وبمفهوم معاصر، بجودة الأعمال واستدامتها بالمنهج الذكي الرشيق الذي يحافظ على حقوق الأجيال في مبتكراته وقيادة أو إدارة أمواله واقتصاده ..

وما أعظم مجرى إستراتيجية الابتكار وبدعائم لقويم سياسة الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية في بيئة الزهد – العمل، وترجمته عند التنفيذ – الأداء العالي البعيد عن كل محرّم، يعني البعيد عن كل ما هو فساد، ومنه الفساد القيادي – الإداري والمالي، لذا : (وَلا زُهْدَ كَالزُّهْدِ فِي الحَرَامِ) .

و(الزُّهْدُ كُلُّهُ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ مِنَ القُرْآنِ : قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ : " لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلى مَا فَاتَكُمْ ، وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ " . وَمَنْ لَمْ يَأْسَ عَلى المَاضِي ، وَلَمْ يَفْرَحْ بالآتِي ، فَقَدْ أَخَذَ الزُّهْدَ بِطَرَفَيْهِ)[2] .

(وَلا عِلْمَ كَالتَّفَكُّرِ)، وهل يمكن استغناء الحياة بطولها وعرضها عن العلم واستدامته بموهبة التفكر لينتج ما يدعم إستراتيجية الابتكار، وسبل استدامته بسياسة الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية ..

وبهذا يمكن وضع مخطط مبسط ومختصر لمنظومة القيادة الذكية وإستراتيجية الابتكار الاقتصادي وكالآتي:

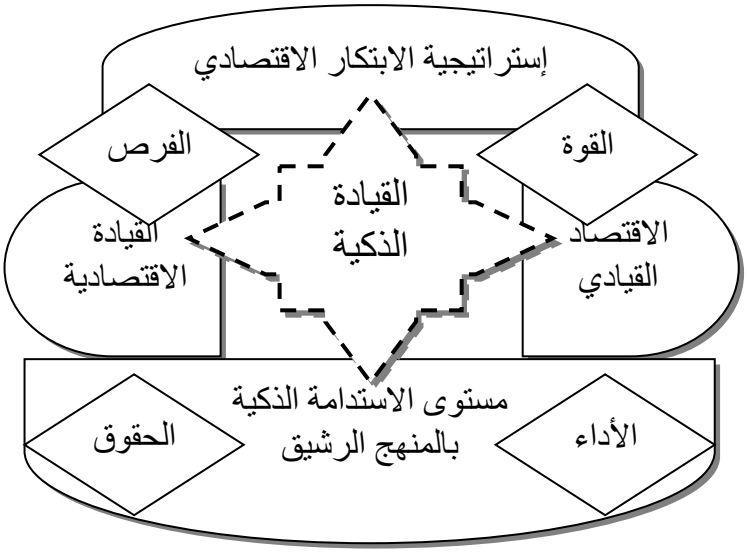

مخطط (4) يبين القيادة الذكية وإستراتيجية الابتكار الاقتصادي

[1] - المرجع نفسه / ص 257 .
[2] - المرجع نفسه / ص 553- 554 .

والعلم والابتكار وإستراتيجيته سبيل لصون كرامة الإنسان ومستقبله ومستقبل الأجيال، لذا ؛ (إِذَا أَرْذَلَ اللهُ عَبْداً حَظَرَ عَلَيْهِ العِلْمَ)[1].

وهو ما يمثل البيئة الخصبة لاستفحال نقاط الضعف والتخلف والانحدار، وتعاظم التحديات والتهديدات والمخاطر وما يؤدي إلى التبعية والانخراط في الانحلال، ومنه انحدار الأخلاق والقيم، وتدمير مستقبل الاقتصاد – القيادة.

ولو اتسع، ليشمل قطيع من الناس بتفشي الجهل، يعني هدر حقوقهم الإنسانية بالجهل وعدم احترام مستقبلهم وما يمثلهم لاستدامة الحياة، العلم والعلماء، وبذاته مما يعني هناك خلل في منظومة الاقتصاد – القيادة.

(يَا كُمَيْلُ ، العِلْمُ خَيْرٌ مِنَ المَالِ ، العِلْمُ يَحْرُسُكَ وَأَنْتَ تَحْرُسُ المَالَ . وَالمَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ ، وَالعِلْمُ يَزْكُو عَلى الإِنْفَاقِ ، وَصَنيعُ المَالِ يَزُولُ بِزَوَالِهِ)[2] .

وهو ما أثبتته التجارب مما يجري على الأمم من خذلان وتبعية، ومنه ما نعيشه ونعانيه من ويلات وحروب وتدمير، والأدق من ذلك ما جرى في عالمنا عند ظهور جائحة كورونا، هذا الفيروس بضعفه وضآلته ماذا فعل بالعالم، بما فيه الدول المتقدمة والعظمى، وباقتصادياتها وبمجتمعاتها، حتى عجزت الحضارة الرقمية – العولمة عن الوقوف بوجهه، وما أهمية العلم للوقوف بوجه هذا التحدي الخطير رغم حقارته وضآلته.

وأصبح جبروت العالم متصاغراً أمام الفيروس غير المرئي بالعين، ليضع نصب عين القوى العظمى والجبوت ؛ (إِذَا أَرْذَلَ اللهُ عَبْداً حَظَرَ عَلَيْهِ العِلْمَ).

(وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً) من الآية 85 / سورة الإسراء

وبالعلم الحقيقي يكون تنمية وتطوير المواهب والقدرات واستدامتها من أجل أن تكون بوابة للابتكارات، ورأس المال المعرفي والفكري الذي لا ينضب ولا يقف مكتوف اليدين لحماية كرامة الإنسان وحقوق الناس.

ثانياً : الذكاء التنظيمي واستثمار الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية

تأخذ الإدارة في توجهاتها الإستراتيجية والتكتيكية منهجاً متكاملاً يدعمها ويترجم سلوكها مستوى التنظيم والمقومات المستدامة بالتعاون المشترك والتنسيق الشامل وتواصله ضمن مجريات الانسيابية والمرونة والفاعلية المطلوبة لتحقيق أفضل النتائج، ومما يبرز ذلك عنده مستويات الذكاء التنظيمي Organizational Intelligence..

وتعريف الذكاء التنظيمي على أنه مجموع ما يتم به استخدام الكفاءات التي تسمح للمشروع بالحفاظ على ديناميتها، وتنظيم الذكاء لدعم أعمال الموظفين فضلاً عن ما سيؤدي أدوارهم إلى مستوى تحسين الغاية من الفعالية التنظيمية، ويتميز الذكاء التنظيمي بالسعة والقدرات والمبادئ الأساسية لقيم الأعمال والتمكين، والتي تلهم وتتفاعل مع معظم الموظفين، بشكل استثنائي، من الحماس للإسهام في نجاح وبقاء المشروع العاملين فيه، دون

[1] - المرجع نفسه / ص 526 .
[2] - المرجع نفسه / ص 496 .

أن يتم دفع أي أموال، بعبارة أخرى، تحتاج المشاريع الناجحة إلى موظفين يتمتعون بكفاءة أكبر لأداء عملهم اليومي، ويتجاوز أداؤهم توقعات المشروع، وأظهرت هذه النتائج بمرور الوقت أن الموظفين يثبتون قوة القيادة التنظيمية بما يتجاوز وظائفهم ومسؤولياتهم، والتي تم تصنيفها دائمًا وتحديدها مع العاملين المنتجين للغاية والمجموعات التنظيمية، وكذلك مع المؤسسين والمؤسسين للتعاون عالي الجودة، وبهذا فإن الذكاء التنظيمي هو كل القدرات التي تجعل المشاريع قادرة على استمرار وجودها والاستفادة منها ؛ وهذه القدرات هي : [1]

(1)تكون سريعة في الفعل والتفاعل.

(2)قابلة للتكيف بسرعة مع التغيرات.

(3)تكون مرنة ومريحة.

(4)تكون بديهية وبعيدة النظر.

(5)تكون منفتحة.

(6)القدرة على استخدام خيال المرء.

(7)القدرة على التجديد.

وهنا لابد من أن ينطلق التنظيم والذكاء التنظيمي من الأرضية القيادية المتفاعلة من الذات القيادية ومع البيئة والمحيط، ومنه بالأساس مع الموارد البشرية (الناس)، ومن مضامين هذا ما يكون شاخص ضمن قوله (عليه السلام) :

(أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي ، وَاللهِ ، مَا أَحُثُّكُمْ عَلى طَاعَةٍ إلاَّ وَأَسْبِقُكُمْ إِلَيْهَا ، وَلا أَنْهَاكُمْ عَنْ مَعْصِيَةٍ إلاَّ وَأَتَنَاهَى قَبْلَكُمْ عَنْهَا)[2].

وتطبيقات الذكاء القيادي والتنظيمي للصالح العام، تظهر عند مستوى ثقافة التمييز بين الطاعة المثمرة والمعصية المدمرة للذات والآخرين، والاختيار العقلاني الرشيد لانتظام منظومة التعاون المشترك لتحقيق الأهداف المرسومة بأسلوب إنساني مستدام، وهو ما يمكن توضيحه من خلال النص المبارك، وبالمخطط الآتي:

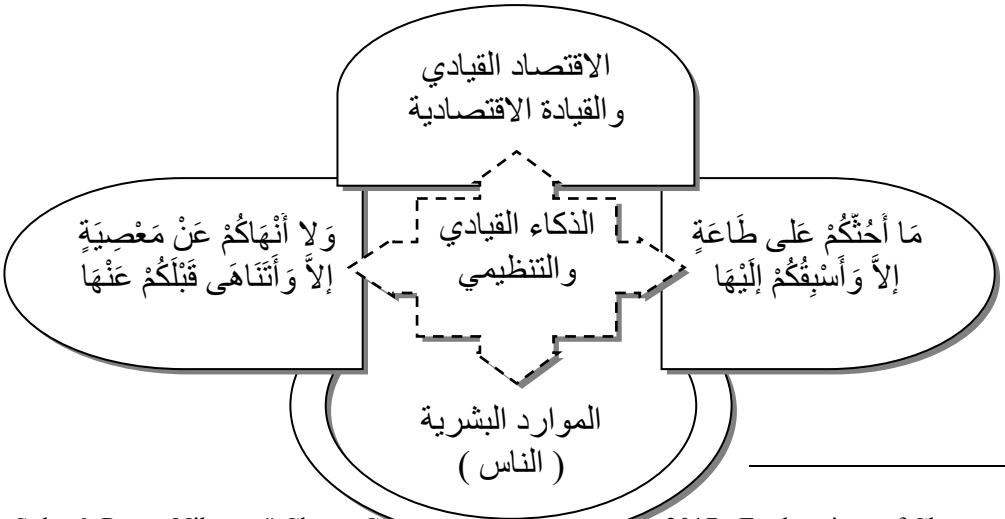

[1] - Erçetin, Şefika Şule & Potas, Nihan , " Chaos, Comp[illegible]ship 2017 : Explorations of Chaos and Complexity Theory " , Springer International Publishing AG, Cham, Switzerland , 2019 , P : 42 .

[2] - نهج البلاغة / .

مخطط (5) يبين منظومة الذكاء التنظيمي والاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية

ومن خلال التعاون المشترك بين القيادة والموارد البشرية أو الناس، تؤشر مدى نجاح استدامة نتائج الذكاء التنظيمي على استثماره في مجالات الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية المتكاملة.

وتعدد الذكاءات وتوجهاتها التنظيمية – القيادية وفلسفتها ومنها ما يمكن استثمارها في الأوجه المتعددة من الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية ومن مضامين ذلك ما يظهر عند قول أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام):

(يَا كُمَيْلُ بْنَ زِيَادٍ ، إنَّ هذِهِ القُلُوبَ أَوْعِيَةٌ ، فَخَيْرُهَا أَوْعَاهَا ، فاحْفَظْ عَنِّي مَا أَقُولُ لَكَ : النَّاسُ ثَلاثَةٌ : فَعَالِمٌ رَبَّانِيٌّ ، وَمُتَعَلِّمٌ عَلى سَبيلِ نَجَاةٍ ، وَهَمَجٌ رَعَاعٌ أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ ، يَمِيلُونَ معَ كُلِّ رِيحٍ ، لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ العِلْمِ ، وَلَمْ يَلْجَؤُوا إلى رُكْنٍ وَثِيقٍ .

يَا كُمَيْلُ ، العِلْمُ خَيْرٌ مِنَ المَالِ ، العِلْمُ يَحْرُسُكَ وَأَنْتَ تَحْرُسُ المَالَ . وَالمَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ ، وَالعِلْمُ يَزْكُو عَلى الإنْفَاقِ ، وَصَنيعُ المَالِ يَزُولُ بِزَوَالِهِ .

يَا كُمَيْلُ بْنَ زِيَادٍ ، مَعْرِفَةُ العِلْمِ دِينٌ يُدَانُ بِهِ ، بِهِ يَكْسِبُ الإنْسَانُ الطَّاعَةَ فِي حَيَاتِهِ ، وَجَمِيلَ الأُحْدُوثَةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ . وَالعِلْمُ حَاكِمٌ ، وَالمَالُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ)[1].

وتظهر مضامين عدة منها ما يتعلق بالذكاءات القيادية – التنظيمية، وما يستثمر ضمن الاقتصاد القيدي والقيادة الاقتصادية البنائية، يؤشر منبعها من (فَخَيْرُهَا أَوْعَاهَا)، للمرور منها لاستيعاب تقسيم ؛ (النَّاسُ ثَلاثَةٌ :

- فَعَالِمٌ رَبَّانِيٌّ.
- وَمُتَعَلِّمٌ عَلى سَبيلِ نَجَاةٍ.
- وَهَمَجٌ رَعَاعٌ أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ، يَمِيلُونَ معَ كُلِّ رِيحٍ ، لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ العِلْمِ ، وَلَمْ يَلْجَؤُوا إلى رُكْنٍ وَثِيقٍ .

ولهذه التقسيمات في النص المبارك، المبنية على مستوى البناء الفكري – المعرفي، وما يمتد منه وبمؤثرات توجهاته إلى مستويات العلاقات – السلوكيات والأعمال والتقييم والتقويم.

فضلاً عن إمكانية استثمارها محتوى النص المبارك في مجالات عدة منها ما يتعلق بالخطط والبرامج التعلمية والتربوية والتعليمية، ومنها ما يمكن استثمار المحتوى المبارك في مجالات مفصلية الذكاءات القيادية – التنظيمية المتكامله باستثمارها مع تكاملة وقوة مفصلية الاقتصاد القيادي – القيادة الاقتصادية.

[1] - نهج البلاغة / ص [illegible] .

ويمكن وضع ذلك ضمن المخطط المختصر المجمل للفكرة كمنظومة ونظام، وتنظيم وتنسيق داعم للمسيرة الفكرية – المعرفية من جهة، والمسيرة الاجتماعية – الاقتصادية وسياسات الدولة، والمخطط التوضيحي يكون كالآتي :

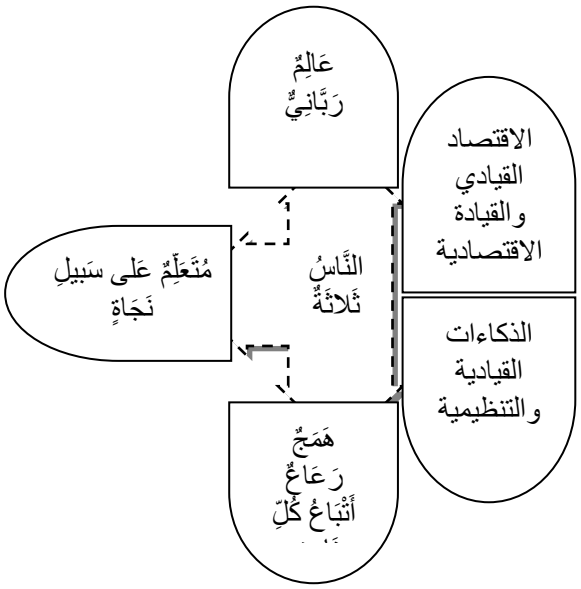

مخطط (6) يبين المنظومة المختصرة لاستثمار الذكاءات التنظيمية – القيادية

وتظهر الأهمية البالغة للتوقيت والموقع والموقف، وما يقابله من القدرات، وما يكشف الحقائق من خلال التحليل والدراسة المستفيضة والناضجة، المؤدية إلى تكامل الخطط – التنفيذ، وما يسبق ويواكب من التقييم الوظيفي والتقويم الأدائي المستثمر للذكاء التنظيمي – التنسيقي بدقة السلوك الاقتصادي، ومضمون ذلك، جانب بارز يظهر في مضمون قوله (عليه السلام):

(وَإِيَّاكَ وَالعَجَلَةَ بالأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا ، أَوْ التَسَقُّطَ فِيهَا عِنْدَ إمْكانِهَا ، أَوْ اللَّجَاجَةَ فِيهَا إذا تَنَكَّرَتْ ، أَوِ الوَهْنَ عَنْهَا إذا اسْتَوْضَحَتْ . فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ ، وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ)[1].

وتحديد الأمور ومعالجتها في أوانها يحتاج إلى الذكاء التحليلي – التنظيمي والاقتصادي، ليتحقق تطبيق ؛ (فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ)، ودقته في ؛ (وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ)، والمخاطر والتهديدات تبرز من ؛ (الوَهْنَ عَنْهَا إذا اسْتَوْضَحَتْ).

وبين الذكاء التنظيمي وذكاء الأداء العالي والمرتبط بذكاء حماية الحقوق ورفع مستوى العلاقات الإنسانية وارتباطها مع القيادة – الاقتصاد.

ثالثاً : نظام الاستدامة الرشيق

بين القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي والريادي

[1] - نهج البلاغة /..

بالأساس الاستدامة Sustainability إشباع الحاجات للجيل المعاصر على أن لا يتعدى على حقوق الأجيال المستقبل.

أما القيادة المستدامة Sustainable Leadership هي القدرة على التأثير وتحفيز الأفراد والجماعات نحو التحول والتميز التنظيمي من خلال تقييم القدرات والمعارف والخبرات المتاحة للمبادئ التي تستفيد من الماضي والحاضر للتنبؤ بأداء أفضل ومستمر في المستقبل، ويعد فهم المعايير الفرعية لبناء القيادة المستدامة قضية رئيسية يتطلب من القيادة والموظفين مراعاتها أولاً لتجنب ضغوط العمل وخفض التمويل وإدارة التنوع جيداً، علاوة على ذلك، تعزز ممارسات القيادة المستدامة بناء قدرات القيادة وحماية الإنجاز، وفي الوقت نفسه، يبدو أن المؤسسات التعليمية تواجه اليوم مشاكل في جذب قيادة الجودة التي يمكن أن تؤدي إلى قيم وأرباح جيدة .[1]

وإن فهم المعايير الفرعية لبناء القيادة المستدامة هو قضية رئيسية يتطلب أن تأخذها القيادة والموظفون في الاعتبار أولاً لتجنب ضغوط العمل وخفض التمويل وإدارة التنوع جيداً، علاوة على ذلك، تعزز ممارسات القيادة المستدامة بناء القدرات القيادية وحماية الإنجاز، وفي الوقت نفسه، يبدو أن المشاريع التعليمية تواجه اليوم مشاكل في جذب القيادة الجيدة التي يمكن أن تؤدي إلى قيم وأرباح جيدة، ودعم توجهات الاقتصاد القيادي والريادي .[2]

والمضامين العامة تتماشى مع المبدأ الإسلامي، ولكن قانون الاستدامة الوضعية لا يتعدى حقوقه المجال الدنيوي، بل ربما تتقادم الحقوق بشكل أو بآخر، أما فقه الاستدامة في الإسلام لا يقف عند الحدود الدنيوية، بل يمتد المطالبة بالحقوق إلى العالم الأخروي، ولا يتقادم حق إلا بالتراضي الحقيقي وبراءة الذمة على وفق التشريع – الفقه الإسلامي ..

وبه يأخذ منحى أبعد وأعمق ليكون هناك ما يمكن تسميته ؛ نظام الاستدامة الرشيق Lean Sustainability System الذي لا هدر فيه بحقوق الأجيال ولا تضحيات ولا ضياعات ولا مخلفات وآثار جانبية، هذا إذا ما لم يتم التلاعب بالحقوق على أساس المصالح الخاصة والفئوية .. إلخ، مما يتعدى على النصوص التشريعية والأحكام الفقهية.

وتلعب الإدارة أو القيادة الرشيقة الدور الكبير في تطبيقات نظام الاستدامة الرشيق والعمل على المساعدة في دمج الآليات والأدوات ضمن جهود التحسين الرشيق .[3]

ويمكن إجمال المتطلبات والتعاون المشترك لخلق نظام الاستدامة الرشيق الذكي المتكامل، وجزء منه نظام التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة والرشيقة، وذلك من خلال المخطط المبسط والمختصر الآتي:

[1]- Erçetin, Şefika Şule & Po Nihan, "Op. Cit ", P

[2]- Ibid , P : 106 .

[3] - ينظر : د. هاشم حسين ناصر المحنك ... نظام تظام (JIT) ودوره ... التنافسي / ط1 / دار ... باعة والنشر / النجف الأشرف – العراق / 2017 .

مخطط (7) يبين تفاعل نظام الاستدامة الرشيق ضمن منظومة الاقتصاد – القيادة

وهناك توجه فيه مؤاخذات، حيث يكون بدلاً من الزيادات غير المستدامة على المدى القصير، يُنظر إلى النمو الاقتصادي على أنه زيادة دائمة في الناتج الذي يستطيع الاقتصاد إنتاجه، والنمو الاقتصادي هو توسع طويل الأجل لإمكانات الإنتاج في الدولة، وإذا كان لدى البلد عجز في ميزان المدفوعات، فربما يرجع ذلك إلى استيراد المزيد من السلع والخدمات أكثر من الصادرات، لذلك ستحتاج إلى الاقتراض من دولة أخرى لدفع ثمن الواردات، وربما تكون هذه إستراتيجية محدودة بفائدتها لتغذية النمو الاقتصادي ؛ ومع ذلك فهي ليست مستدامة على المدى البعيد، ومن أجل تصحيح الخلل، قد تضطر الدولة إلى بيع الأصول والموارد الطبيعية الأخرى، من أجل دفع استهلاكها، وهذا أيضا لا يمكن أن يستمر إلى الأبد .[1]

ويمكن أن تكون هناك قيادة اقتصادية لها خططها التنموية لرفع مستويات المعيشية وذلك بزيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وما يحقق حراك الاقتصاد، وبدوره يكون المؤثر على العاملين مع النمو الاقتصادي، وتحسين القدرة الاقتصادية وتوليد المزيد من فرص العمل داخل المجتمع، ويكون من الفوائد المالية، ارتفاع نمو الناتج الوطني الإجمالي، ومنه ما يرفع مستوى جباية الضرائب من المشاريع والأفراد دون الإضرار بمسيرة التنمية، وهو ما يعطي الحكومة فرصة أفضل لتحقيق أهدافها .

[1] -

- Bracknell Enterprise & Innovation Hub, " Introduction To Economics And Finance ", 2nd Ed., Emile Woolf International, Berkshire, United Kingdom, January 2015 , P : 247 & 290 .

لذا أرفع مستوى للتنمية المستدامة الرشيقة تظهر بمنهجها العالي الأداء ؛ (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ ، لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً . فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً ، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ ، أَوْ أَجْحَفَ بهَا عَطَشٌ ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ ؛ وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤُونَةَ عَنْهُمْ ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ ، وتَزيينِ وَلايَتِكَ ، مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ ..)[1] .

وتظهر التنمية الاقتصادية – الاجتماعية بأرفع مستوى للقيادة الاقتصادية واقتصادية القيادة وريادتها، وما يرتبط بذكاء التنمية المستدامة الرشيقة وفاعليتها في البناء والتطوير، وما يحقق من سلامة الدورة الاقتصادية ..

ومنه ما يحقق التوجه الإنساني والأخلاقي، وما يرفع من مستوى ثقة الناس بسياسات الدولة – الحكومة، واستيعاب مفهوم الجدوى الاقتصادية – الاجتماعية، وهو ما يحمل أرفع سمة لاقتصادية السلوك وتوجهات السلوك الاقتصادي، وما يجمل متبنيات علم النفس الاقتصادي وعلم النفس الضريبي، الداعم لمتبنياتها السلوكية بنظرة مستقبلية تستهدف التعاون المشترك والمشاركة المثمرة .

ومن بين ما يتضمن النص المبارك في مجال الاقتصاد القيادي وقيادة الاقتصاد، أمور عدة منها ما يمكن إجماله بالآتي:

- الاهتمام بإدارة الوقت في المجال الاقتصادي ومتطلبات استثمار الفرص بالظروف الطبيعية والظروف الطارئة.
- الاهتمام بإدارة الموقع الجغرافي على أساس ما يمر من ظروف تخدم الجانب التنموي وحماية المكتسبات الراهنة واستدامتها بشكل ذكي وانسيابية وفاعلية والمرونة الرشيقة للمعالجات الاقتصادية.
- الاهتمام بإدارة الموقف بشكل مستوعب للتحليل والدراسة ومتطلبات صياغة الإستراتيجية وتطبيقاتها.
- الاهتمام بمحورية العدالة والمساواة والتكافؤ، ومنه في مفصلية الجوانب الاقتصادية – الاجتماعية.
- الاهتمام بالرفاهية الاقتصادية – الاجتماعية كمنطلق إنساني تسهم به الدولة والحكومة وبرامجها التنموية الاقتصادية، كما هو عليه في مجال النظام الضريبي والرسوم وما يفرض على الناس.
- الاهتمام بحماية مستوى الدخل – الاستثمار، وما يمتد من خلال الاستهلاك والادخار، فهو منفذ ودورة حياة لاستدامة الاقتصاد بالسبل التي تولد الطمأنينة والاستقرار الأمني وانعكاساته بشكل جاذب لرؤوس الأموال واستثماراتها، والحيلولة دون هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- الاهتمام باستدامة العلاقات الإنسانية بين الحكومة والناس بشكل يحقق المبادرة والطواعية في تقديم كل ما هو يدعم قنوات الاتصالات الوقائية والعلاجية في المجالات الاقتصادية – الاجتماعية.

[1] - نهج البلاغة / ص 436 .

- الاهتمام باستدامة الأنظمة الرشيقة والذكية بداعم القيادة الواعية لاستيعاب الحقوق والواجبات بمنظومة اقتصادية إنسانية متفاعلة مع الحدث.

وعمق نظام الاستدامة الذكية بمفصلية الاقتصاد – القيادة، بحسب ما تقدم، حينما يستوعب الإستراتيجية – التكتيك وما يتطلبه من تنفيذ – أداء مبني على أسس ثقافة التعاون والمشاركة الطوعية الواعية، المجسدة بعمق لمضامين الاستدامة الذكية والرشيقة والمحيطة بـ (أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ ، وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ)[1]، الذي لا ينتهي بمجال العطاء الدنيوي المحدود والضيق.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

بعد أن تم استكمال ما يسع البحث من دراسة مختصرة لمضامين الاقتصاد القيادي وما يكامله من القيادة الاقتصادية بين : جوانب من مضامين نهج البلاغة، وجوانب محدودة مما تضمنته العلوم الاقتصادية – القيادية، تطلب أن نضع بعض الإشارات التي تتمحور مختصرها ضمن:

أولاً : الاستنتاجات.

ثانياً : التوصيات والمقترحات.

أولاً : الاستنتاجات

وامتداداً لما تقدم تبيانه من خلال المباحث ومحاورها المختصرة، يتطلب وضع جوانب من الاستنتاجات التي توضح الخطوط العامة للبحث، ويتمثل خطوطها بالآتي:

1. يمكن وضع رؤيا معاصرة بأسس إستراتيجية – تكتيكية مختصرة وشاملة لمنظومة الدولة، بتوجه إسلامي من خلال تشريعاته وأحكامه الفقهية واللوائح والنظم، وما تضمه من بيئة ومستويات ومجالات وحيز وسعة أنشطة تكاملية لما تقوم به في ظل الدولة، المتمثل بالحكومة، والمجتمع، والجماعات، والأفراد، ومنه تشكيلاتها ببناء اتجاة تكاملي بين ؛ الاقتصاد القيادي، والقيادة الاقتصادية.
2. هناك طبقات وتفاصيل لها ومواقعها ومهاراتها ومواهبها وأدوارها المتنوعة ومنها الاقتصادية، المحققة تماسك النسيج الجامع المانع والأسس والبناء لتكاملية الخارطة وأنشطة الحياة الحضارية، وما يشمل بنسيجها ؛ قبل الطبقات، والطبقات، وما بعد الطبقات، وكأنشطة وتكاملية مجالاتها ؛ الحكومية – الدولة، والمجتمع والجماعات والأفراد.

[1] - المرجع نفسه / ص 431 .

3. يحتاج إلى إدارة أو قيادة ذات عزم وحزم لها قدراتها وخبراتها ومواهبها في تخطي الأزمات، ومنه ما يتعلق بالاقتصاد والمال وما يجري من تهديدات ومخاطر على مستقبل التنمية والتطوير والاستدامة والترشيق والترشيد.
4. تواجه الاقتصاديات الوطنية والعالمية ظروف مختلفة منها ما يتعلق بالحروب وعدم الاستقرار الأمني، ومنها ما يتعلق بالتغيرات البيئية والصحية ومستوى استقرار الأمن الصحي – النفسي، وهنا القدرات الاقتصادية للدولة وما تفرزه من متطلبات إدارة الاقتصاد، ترسم الصورة المناسبة وما يتطلب من المهارات القيادية للاقتصاد، وموقف منه ما يعانيه العالم اليوم عند سرعة تعاظم وطغيان انتشار جائحة كورونا (COVID-19) التي تجاوزت بتهديداتها ومخاطرها وتحدياتها، مختلف الأوبئة الحديثة الأخرى من حيث سرعة الانتشار والخسائر البشرية المميتة وتعطيل حياة الملايين من الناس.
5. تأخذ مديات لغة وهوية العمل – القيادة مؤشراتها وامتداداتها من الرؤيا والرسالة والأهداف، والزمن والمكان والموقف، وجانب منه ما ينطبق بقاعدته العامة على لغة القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي من أجل الوصول إلى المساحة المشتركة في الفهم والتحليل والتنمية والتطوير والاستدامة، وبث استمرارية روح الحياة ودورتها القائمة على المواهب والابتكارات والذكاء ومواطنه المشتركة بسعة استثمار الموارد النادرة والمعرفية.
6. هناك الاقتصاد السلوكي والسلوك الاقتصادي المؤثر بشكل متبادل مع السلوك الديموغرافي.
7. بين التجارة والصناعة عوامل مشتركة ومستوى تعاون وتكامل يتمثل بمفصلية الأسواق – المشاريع، فلا إنتاج بلا أسواق تستوعبه وتجّار تدعمه وتشجعه بمختلف الأساليب التجارية التي تشجع المستهلك لتفضيله وشراءه على المنتوج المستورد، وتشجيع المنتوج المحلي، ويعني دعم الاقتصاد الوطني، ويعني امتصاص البطالة واتساع سوق العمل، ويعني اتساع الدخل الوطني لأكبر شريحة عاملة، ويعني الرفاهية الاقتصادية، ومما يعني تكامل بين الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية.
8. يكون الاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية رهينة بطبيعة وقوة الاقتصاد والفكر الاقتصادي، وبنظرته الإستراتيجية ومجاله التكتيكي – التنفيذي ومجريات ومستوى الأداء المتكامل المستثمر للطاقات والقدرات والخبرات، واستدامة جودته ومعاييرها ضمن مفصلية الحاجة – الاشباع.
9. سمات القيادة بشكل عام، والقيادة الاقتصادية والمالية بشكل خاص، في الإسلام، يدلل على أهمية الاعتناء بالنظام وبكل ما يحفظ الحقوق والأمن المجتمعي والاقتصادي والمالي وسلامة مصادره وتوزيعه، المرتبط بمؤهلات القيادي وسلامة تربيته وأخلاقياته وسلوكياته وسمعته التي تصون الكرامة وما يؤتمن به على الناس وأموالهم وأنشطتهم المتنوعة واستثماراتهم وتنمية البلاد وحمايتها من التخلف والظلم والجور وانتهاك الحرمات وهلاك الناس، والحماية من كل ما يؤدي إلى التهديدات الداخلية والخارجية.

10. من جمالية فلسفة الحقوق وإستراتيجيات التوجهات، أن يكون الحق الخاص للقائد في خدمة الحق العام وحمايته حتى ولو كان فيه نوع من القسوة وما يتطلب من تحمل ضغوطات ما يحيط به على الذات من أجل حقوق.
11. ارتفاع نسبة البطالة مؤشر على أمور عدة، منها ما يتعلق بفشل الأنظمة، ومنها ما يتعلق بذات الدول ومواردها وتصنيفها ضمن الدول المتخلفة والنامية، وما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاستثمارات، وبطبيعة الحال، أول من يتأثر بالبطالة هم مَن لا دخل ولا إعانات لهم، ومَن ليس لهم مؤهلات وخبرات ومهارات. إلخ، وفي الإسلام ليس هناك عاطل، بل بالتشريع الإسلامي وتطبيقاته تكون الدولة ضامنة له بالعطاء والدعم المتوازن بين التشجيع على العمل، ومساعدته حتى يحقق له الدخل من خلال العمل الملائم لقدراته ومؤهلاته، وهو بكامل كرامته وصيانة مكانته الاجتماعية والأخلاقية، لئلا ينحرف أو تخترق أفكاره ما يبعده عن الاستقامة، فضلاً عن معالجات التكافل الاجتماعي.
12. تلعب الأنظمة والسياسات الضريبية دورها بحسب ما تتبناه الحكومات من فلسفات وإستراتيجيات، فضلاً عن ما تمر به الدول من أزمات وظروف مختلفة منها تتعلق بالأمن والحروب والطوارئ الطبيعية وغير الطبيعية، واتجه الدين الإسلامي بإنسانياته وبناء الأخلاقيات، مراعياً كل الظروف التي يمر بها الناس، ليكون هناك تشريعات ضمن الظروف الاعتيادية، وضمن الظروف الطارئة، والمبني بالأساس على الجعل التكويني للمخلوق وما يقابله الجعل التشريعي الإلهي، والابتعاد عن إلحاق الضرر بالناس ومشاريعهم وأنشطتهم.
13. يكون من مؤشرات نجاح الاقتصاد والقيادة الاقتصادية، التتابع الدوري للتوجه الإستراتيجي – التكتيكي لدورة الاستدامة والبناء الرشيق، منها المتمثلة ؛ بالتنمية الاقتصادية ومجالات التطوير، ودعائمه تنمية وتطوير المواهب والقدرات، والمتلازم معه التعلم التنظيمي ومستوى تطبيق النظام والمنهجية الرشيقة، وتحسين واستدامة الجودة وخفض التكاليف، والاهتمام بالإشباع العاطفي إلى جانب الإشباع المادي وغير المادي وعقلانية التعامل مع الظروف الطارئة.
14. قانون الاستدامة الوضعية لا يتعدى حقوقه المجال الدنيوي، بل ربما تتقادم الحقوق بشكل أو بآخر، أما فقه الاستدامة في الإسلام لا يقف عند الحدود الدنيوية، بل يمتد المطالبة بالحقوق إلى العالم الأخروي، ولا يتقادم حق إلا بالتراضي الحقيقي وبراءة الذمة على وفق التشريع – الفقه الإسلامي.

ثانياً : التوصيات والمقترحات

وفي ضوء ما تقدم تبيانه من بعض الاستنتاجات التي استمدت من محاور مباحث الدراسة المقتضبة، يتطلب وضع خطوط عامة ومختصرة للتوصيات والمقترحات، وبما يتعلق بالاقتصاد القيادي والقيادة الاقتصادية، وتكون منها كالآتي:

1. يتطلب بث ثقافة الحقوق والواجبات على المستوى الجماهيري، ولاسيما منها ما يتعلق بالمهام الملقاة على عاتق ومتبنيات مفصلية الاقتصاد – القيادة، ليكون هناك توجه فاعل في خدمة التنمية الرشيقة والمستدامة بعمق الذكاء الاستثماري.
2. لابد من الاهتمام بالتوجهات المشتركة بين الحكومة والمجتمع والجماعات والأفراد، من خلال تنمية برامج التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي بشكل متكامل وتعاون مشترك للسيطرة على الظروف الاعتيادية والطارئة التي يمر بها الدولة.
3. الاهتمام بفاعلية ثقافة عدم تقادم الحقوق والامتدادات الدنيوية – الأخروية لها في حساب حلالها وعقاب حرامها وعتاب الشبهات فيها، وهو داعم لتخطي مرحلة الاهمال والضياعات والهدر والتبذير والإسراف والتقتير والبخل، فلكل مؤثراته على الاقتصاد والقيادة والامتثال لوحدة الأوامر والتعاون بتطبيقاتها.
4. توليد روح المبادرة والأداء العالي لبناء توجه التحسين الشامل والجودة الشاملة التي تؤدي مهامها وفاعليتها من أجزاء التنفيذ وإتقانه في كل مرحلة، وتكامل الإنجاز على أفضل وجه.
5. لابد من أن تكون هناك ثقافة التقييم الوظيفي والتقويم الأدائي في مجال ومفصلية الاقتصاد القيادي – القيادة الاقتصادية ليحقق الجودة التنفيذية والأدائية.
6. الاهتمام بالمجالات الداعمه للنظام الرشيق – الاستدامة المحقق لاستثمار الموارد بشكل عام، واستثمار الموارد النادرة بشكل خاص، لئلا يكون هناك الهدر والضياعات والإسراف في مجالات العمل المختلفة واقتصادياتها.
7. وضع خطط وبرامج وأساليب تطبيقية للقيادة الاقتصادية وتوجهاتها الريادية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية – الاجتماعية والوصول إلى رضى الناس بما يتطابق مع التشريع الإلهي، تشريع الرحمة الإلهية.
8. الاستفادة من تجربة ما يمر به العالم من جائحة كارونا، وذلك للوقاية والعلاج في مجالات الاقتصاد والقيادة وسبل تخطي التحديات الخطيرة واستثمار الفرص التي تحقق الرفاهية للناس عن طريق التوجيهات التشريعية الإلهية بداعم مبدأ إنساني للثواب والعقاب المتمثل عند مضامين: (اَلْجُزِ المُسِيءَ بِثَوَابِ المُحْسِنِ)[1] .
9. الأخذ بنظر الاعتبار أن الضريبة والرسوم ليستا الحل لمشاكل وأزمات الحكومة، وغالباً ما يدلل على ضعف الحكومة بنظامها الضريبي الظالم والمستبد، ونتائجه قد تكون سلبية على الاقتصاد الوطني لما تلحقه من ضرر بالاستثمار والتنمية الاقتصادية والتطوير، فضلاً عن تهديداتها للعلاقات العامة والتعاون المشترك والتهرب من الالتزام اتجاه الحكومة وقوانينها وأنظمتها الضريبية.
10. وضع المعالجات اللازمة للبطالة بالتعاون بين الحكومة والمجتمع والمجاميع والأفراد ومشاريعهم، ومن خلال خطط وبرامج الاستثمار والجذب الاستثماري لرؤوس الأموال، وتحقيق بيئة جاذبة أو محققة وداعمة

[1] - نهج البلاغة / .

بالتشجيع لعدم هروب رؤوس الأموال الوطنية التي هي تمثل الاستثمار المزدوج المتعاظم الحقيقي للدولة، وبلا تبعاتها وتبعية الدولة السياسية والأمنية والإستراتيجية التي تهدد به رؤوس الأموال الأجنبية وبلدانها.

11. تنمية أخلاقيات المهنة، ومنها أخلاقيات القيادة التي تجعل من المصلحة الخاصة في خدمة المصلحة العامة، لتحقيق الاستقرار النفسي وطمأنينة الناس على حقوقهم أين ما كانت لتدفع بهم للتعاون والعطاء والمبادرة التنموية وأسهاماتها.
12. استثمار التوجهات الإيجابية لاستثمار السلوك الاقتصادي والاقتصاد السلوكي في التنمية الاقتصادية وقيادة خططها وسلامتها الدافعة لتقدم الدولة وحمايتها من التبعية.
13. استثمارلغة وهوية العمل – القيادة ومؤشراتها وامتداداتها من الرؤيا والرسالة والأهداف، والزمن والمكان والموقف، وجانب منه ما ينطبق بقاعدته العامة على لغة القيادة الاقتصادية والاقتصاد القيادي من أجل الوصول إلى المساحة المشتركة في الفهم والتحليل والتنمية والتطوير والاستدامة، وبث استمرارية روح الحياة ودورتها القائمة على المواهب والابتكارات والذكاء ومواطنه المشتركة بسعة استثمار الموارد النادرة والمعرفية.
14. الحيلولة دون ظهور تذمر الناس والصراعات، كما هو عليه في مجال : الحقوق العامة، وارتفاع نسبة البطالة، ووضع الحلول والمعالجات الجذرية والشاملة للبطالة، منها ما يتعلق بتذليل العقبات أمام المستثمر الوطني أولاً وحمايته مع رفع مستوياته الثقافية الاستثمارية الوطنية، وأيضاً جانب إستراتيجي آخر هو الدعم والتسويق للنتاج العلمي والمعرفي والفكري وتسهيل هذه المهام لرؤوس الأموال المعرفية التي هي المفتاح الحقيقي لامتصاص البطالة بكل حيثياتها، فضلاً عن دعم هذا التوجه لسيادة الدولة وعدم تبعيتها للقوى الخارجية.

وهكذا يكون جانب من استثمار تكاملية الاقتصاد القيادي والريادي مع القيادة الاقتصادية، ودعمها باستقامة تكاملية وسلامة السلوك الاقتصادي والاقتصاد السلوكي لدعم تعاظم استثمار ندرة الموارد واستدامته خدمة لاستقرار الدولة – الحكومة. ومن الله التوفيق.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية :

- القرآن الكريم .

- الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) / نهج البلاغة / ضبط نصّه صبحي الصالح / ط1/ دار الكتاب اللبناني / بيروت – لبنان / 1967 .

1- د. إبراهيم بن عبد الله الرحبي / اقتصاد المعرفة : البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة ؛ سلطنة عمان أنموذجاً / ترجمة حسن المطروشي / دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع / دمشق – سوريا / ط1 / 2012 .

2 ـ مصطفى الكثيري / النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب / ترجمة : العربي الزيادي ؛ وآخرون / دار النشر المغربية / الدار البيضاء – المغرب / 1985 .

3 – د. هاشم حسين ناصر المحنك / الإدارة والأسلوب القيادي في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف – العراق .

4- د. هاشم حسين ناصر المحنك / إستخدام نظام (JIT) ودوره في تحقيق التفوق التنافسي / ط1 / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف – العراق / 2017 .

5- د. هاشم حسين ناصر المحنك / إستراتيجية التعليم المستمر في التفكير الإبداعي والأداء العالي لخدمة المجتمع / شارك بالمؤتمر العلمي الذي أقامته جامعة البصرة / التعليم المستمر، بتاريخ 29 / 4 / 2013 .

6 ـ د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاقتصاد في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف – العراق .

7 – د. هاشم حسين ناصر المحنك / موسوعة المصطلحات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية / مكتبة لبنان ناشرون / بيروت – لبنان / 2007 .

8- د. يونس أحمد البطريق، د. حامد عبد المجيد دراز / النظم الضريبية / الدار الجامعية للطباعة والنشر / بيروت – لبنان / 1983 .

ثانياً : المصادر والمراجع الأجنبية :

9- Bracknell Enterprise & Innovation Hub, " Introduction To Economics And Finance ", 2nd Ed., Emile Woolf International, Berkshire, United Kingdom, January 2015 .

10 - Davenport, Thomas H. & Others , " StrategicManagement In The Innovation Economy : Strategy Approaches And Tools For Dynamic Innovation Capabilities ", Publicis , Erlangen, Germany, 2006 .

11- Erçetin, Şefika Şule & Potas, Nihan , " Chaos, Complexity and Leadership 2017 : Explorations of Chaos and Complexity Theory " , Springer International Publishing AG, Cham, Switzerland , 2019 .

12 - Iyoda, Mitsuhiko , " Postwar Japanese Economy : Lessons Of Economic Growth And The Bubble Economy " , Springer Science+Business Media, LLC, New York, USA , 2010 .

13 - Johannessen, Jon-Arild, " Innovations Lead To Economic Crises Explaining The Bubble Economy ", Palgrave Macmillan, Cham, Switzerland, 2017 .